

١٢٤

كتاب
الاقتصاد

العضوية في منظمة التجارة العالمية وتنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية

دكتور

صلاح عبد البديع شلبي

رئيس قسم القانون العام

كلية الشريعة والقانون بدمشق

كتاب الأهرام الاقتصادك

يصدر شهرياً عن مؤسسة الأهرام

رئيس التحرير

عصام رفعت

سكرتير التحرير

شهيره الراضى

المدير الفني

فائزة فهمي

رئيس مجلس الادارة

ابراهيم نافع

الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربي ٥٠ دولارا امريكيا
- الدول الاجنبية ٧٥ دولارا امريكيا

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

— تليفون : ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦٣٠٠

— تلكس : ٩٣٣٤٦ - ٩٢٠٠٢

— فاكسيميلى : ٥٧٨٦٠٢٣

— الرقم البريدى : ١١٥١١

العضوية في منظمة التجارة العالمية وتنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية

دكتور

صلاح عبد البديع شلبي

رئيس قسم القانون العام

كلية الشريعة والقانون بدمههور

UNA

مقدمة

فى ظل السياسات الاقتصادية والتجارية المتشابكة بين دول العالم بعضها وبعض
٠٠ وفى ظل قواعد التجارة الدولية التى خضعت لها بلدان العالم من شرقه وغربه
أصبح من الضروري التعرف على آلية التعامل مع تلك القواعد الجديدة وفهم
مدلولات تنفيذ الإتفاقيات الدولية فى هذا المجال ٠

من هذا المنطلق نقدم كتاب هذا الشهر عن منظمة التجارة العالمية والإتفاقيات
التجارية الدولية فالإقتصاد المصرى لم يعد اقتصادا مغلقا يدور فى إطار المحلية
فحسب ولكن اليوم ومع الإصلاحات الهيكلية التى شهدها خلال السنوات الماضية
ومع انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية صار الإقتصاد المصرى جزءا لا يتجزأ من
الإقتصاد العالمى منفتحا على كل التطورات والمتغيرات التى تشهدها التجارة الدولية
٠ وبالتالي لابد لنا ان نلم بكافة القواعد التى تنظم سير هذه العمليات ٠

وكتاب هذا الشهر يقدم شرحا دقيقا لما تشهده الساحة الدولية فى مجال التجارة
من خلال المعاهدات والإتفاقيات التجارية المختلفة ، ويقدم أيضا شرحا وافيا لإتفاقية
الجات والياتها ومن أهمها منظمة التجارة العالمية ٠

الكتاب قام بإعداده الدكتور / صلاح عبد البديع شلبى رئيس قسم القانون العام
بكلية الشريعة والقانون بدمنهور وقد أعد بطريقه يسهل معها الإلمام بالموضوع
للمتخصصين وغير المتخصصين ٠

والله الموفق

رئيس التحرير

مقدمة

(دور المنظمات الدولية فى إعداد الاتفاقيات الدولية - درجة الإنضمام الى اتفاقيات الجات - التطور الذى أحدثته اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية فى الإنضمام الى المعاهدات التجارية - مشكلة البحث)

١- تلعب المنظمات الدولية دورا هاما فى إعداد الاتفاقيات الدولية فى مجال عملها ، وهى تعد الإتفاقية إما فى مؤتمر دولى يعقد تحت رعايتها ، وإما بقرار صادر عنها تلحق به نص الاتفاقية .

٢- ومن المعلوم أن هناك عددا من الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والسياسات التجارية ، التى عقدت برعاية الإتفاق العام للتعريفات والتجارة (الجات) قبل أن يتحول الى منظمة التجارة العالمية (WTO) (World Trade Organization)، ورغم الأهمية الواضحة لهذه الاتفاقيات وأن العضوية فى الجات تجاوزت عدد المئة دولة (حيث بدأت الجولة الثامنة من مباحثات التجارة متعددة الاطراف فى عام ١٩٨٦ بمشاركة ممثلى ١٠٧ دولة وانتهت بتصديق ١١٧ دولة عليها) فإن العضوية فى هذه الاتفاقيات لم تكن عالمية بدرجة كافية ، ولم تتجاوز ٢٥ ٪ من الدول المشاركة فى الجات (١٢١ دولة)

ولا يخفى أن السبب فى هذه العضوية المحدودة ، كان يرجع بصفة أساسية الى انقسام العالم فى ذلك الوقت الى معسكرين رأسمالى

واشراكى مع اختلاف السياسة التى يقوم عليها كل معسكر فى شأن التجارة الدولية ، وعدم اتفاقهم على مبادئ واحدة .

٣- وفى الدورة الرئيسية من مفاوضات التجارة ، المعروفة بالحروف M T N أو دورة طوكيو ١٩٧٣ - ١٩٧٩ م صدرت سلسلة من الإتفاقيات المنفصلة أو تقنيات المعايير التى تستطيع دول الجات أن تنضم إليها أو لا تنضم ، دون الإخلال بوضعها كأعضاء فى الجات ، وهكذا انضمت ٣٨ دولة الى تقنين المعايير Standards Code وانضمت ٢٤ دولة الى تقنين الدعم Subsidies Code وانضمت ٢٥ دولة الى تقنين مكافحة الاغراق Anti-Dumping Code ، وهكذا ، مما أثر على عالمية هذه الاتفاقيات^١

ولم تكن الجات بتركها الحرية للدول ، فى الإنضمام أو عدم الإنضمام الى الاتفاقيات الدولية التى تعقد برعايتها ، تخرج عن السائد فى المنظمات الدولية بصفة عامة .

٤- إلا أنه خروجا على هذا المبدأ ، نجد الفقرة الثانية من المادة الثانية من الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية تنص على ان الاتفاقات والادوات القانونية المرتبطة بها الواردة فى الملاحق ١، ٢، ٣)

Andreas F Lowenfeld , Remedies Along With Rights^١

Reform in the New GATT AM J I L .VOL.88 .Institutional
pp477-488.

والتي يشار إليها على أنها اتفاقات التجارة متعددة الاطراف) هي جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق تلزم كل الدول الاعضاء ^٢

كما ورد بالمادة ١٦/٤ من ذات الاتفاق أن على كل عضو ضمان توافق قوانينه ونظمه وإجراءاته الإدارية مع التزاماته المقررة في الاتفاقيات الملحقه .

ومقتضى هذه النصوص : أن الدولة لا تُقبل عضويتها في هذه المنظمة الجديدة للتجارة العالمية WTO ما لم تقبل المعاهدة المنشئة لها ، وهي بالتالي تضم الاتفاقات الواردة في الملاحق الثلاثة الأولى ، أما الملحق الرابع والمتعلق بالتجارة في الطائرات المدنية والمشروعات الحكومية ومنتجات الألبان ولحوم البقر ، فهو اختياري .

٥- وتضم الملاحق الثلاثة الأولى ، بالإضافة الى اتفاقات دورة طوكيو كما تعدلت في أوروغواي : اتفاقات جديدة او مفاهيمات حول التجارة في الخدمات ، والجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية ، وإجراءات الإستثمار ، والتجارة في المنسوجات والملابس .
ويغطي اتفاق التجارة في الخدمات ما يأتي :

١-الخدمات المالية (البنوك والتأمين - سوق المال)

٢- خدمات النقل (برى - بحرى - جوى)

٣- الإتصالات السلكية واللاسلكية .

٤- الخدمات 'استشارية - المقاولات - الإنشاء والتعمير .

٥- السياحة بكافة اشكالها .

٦- الخدمات المهنية (تعليم -طب - استشارات - محاماة - محاسبة)

اما اتفاق الملكية الفكرية فيشمل العناصر الاتية : العلامات التجارية -

حقوق التأليف - حقوق الطبع والنشر ، براءات الإختراع -

التصميمات الصناعية والأسرار التجارية .

٦- ولا شك ان التزام الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بهذه

الاتفاقات ، الواردة فى الملاحق الثلاثة الاولى ، يعد انجازا هاما لصالح

توحيد السياسات التجارية الدولية فى سبيل الوصول الى الأهداف التى

تتغياها هذه المنظمة ، والتى تتمثل فيما يلى :

-رفع مستوى المعيشة فى الدول الأعضاء .

-السعى نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل فى الدول الأعضاء .

- تنشيط الطلب الفعال .

- رفع مستوى الدخل القومى الحقيقى .

- الاستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية العالمية .

-تشجيع حركة الانتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات وسهولة

الوصول الى الأسواق ومصادر المواد الاولى .

- خفض الحواجز الجمركية والكمية لزيادة حجم التجارة الدولية .

- اقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتصلة بالتجارة العالمية^٣

^٣ راجع دياحة الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية . I L M VOL.33,1994.PP.1-13

٧-ولكن هل يكفي انضمام الدول وبحد ذاته الى هذه الاتفاقيات
لامكان تطبيق احكامها أمام المحاكم الوطنية فى الدول المعنية ؟

إن انضمام الدول للمعاهدة ، وإن كان يعنى التزامها دوليا بها ، إلا أنه لا
يترتب عليه بحد ذاته وفى كل الأحوال ، إمكان التنفيذ المباشر لأحكام
المعاهدة فى الدولة المعنية ، ويختلف ذلك من دولة الى أخرى ، باختلاف
المفاهيم التى تبناها وتقوم عليها سياستها فى تنفيذ الاتفاقيات الدولية .
يتطلب ذلك أن ندرس القواعد التى تحدد التزام الدول بأن تنفذ
المعاهدات فى المجال الداخلى ، وإلى أى مدى يمكن للأفراد أن يستندوا الى
نصوص تلك المعاهدات - كقانون - أمام المحاكم الوطنية . هنا نشور
الفرقة بين الدول التى تتبع مبدأ وحدة القانون وتلك التى تتبع مبدأ ثنائية
القانون ، والمقصود بالتطبيق المباشر للمعاهدات ، ومتى تكون المعاهدة
ذاتية التنفيذ ومتى لا تكون كذلك ، وما هى المرتبة القانونية للمعاهدات
فى الانظمة القانونية الداخلية . وهذا ما نتناوله فى المباحث التالية :

المبحث الاول :التطبيق المباشر للمعاهدات

المبحث الثانى : المعاهدات ذاتية التنفيذ وغير ذاتية التنفيذ .

المبحث الثالث : تطبيق اتفاقيات الجات .

المبحث الاول

التطبيق المباشر للمعاهدات

ونتكلم فيه عن كيف تتحول المعاهدة الى قانون داخلى ثم مفهرم
التطبيق المباشر فى الفقه والقضاء الدوليين فى المطلبين التالين :

المطلب الأول

كيف تتحول المعاهدة

الى قانون داخلى ؟

(دول وحدة القانون ودول ثنائية القانون - تطبيق المعاهدات. أمر يتعلق

بالقانون الداخلى - تطبيق المعاهدات وتفسيرها)

٨- هناك دول تكتسب فيها المعاهدة بصفة أساسية - وضع القانون

الداخلى بمجرد التصديق عليها ، وهى الدول التى تأخذ بمبدأ وحدة

القانون monist states ذلك أن القانون الدولى والقانون الداخلى

يشكلان نظاما واحدا ، وليس لازما فى هذه الدول اصدار تشريع داخلى

لاعمال المعاهدة^٤

^٤ راجع :

الاستاذ الدكتور جعفر عبد السلام ، مبادئ القانون الدولى العام - دار النهضة العربية ، ١٩٨٦م

، ص ٣١-٣٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ .

الاستاذ الدكتور حامد سلطان د.أ. عائشة راتب ، د.أ. صلاح الدين عامر ، القانون الدولى العام

، طبعة لوى دار النهضة العربية ، ١٩٨٧ ، ص ٢٦-٣٠ .

الاستاذ الدكتور ابراهيم محمد المتناى ، القانون الدولى العام ١٩٩٠ ، ص ٦٩-٨٢ .

وهناك دول أخرى لا يعنى التصديق الصحيح على المعاهدة بحد ذاته ،
أن المعاهدة أصبحت قانونا داخليا ، ويكون تدخل المشرع ضروريا ،
ذلك أن النظام القانونى الدولى مستقل عن النظام القانونى الداخلى ،
وتسمى هذه الدول ثنائية القانون dualist states .

وهناك مجموعة ثالثة من الدول ، نجد فيها نظاما مختلطا ، حيث على
المشرع ان يصدق على المعاهدة قبل التزام الجهاز التنفيذى بها ، ولا
يتزب على ذلك تحويل المعاهدة الى قانون داخلى ، بل يلزم اجراء محدد
من الجهاز التنفيذى وبعد التصديق على المعاهدة

ففى إنجلترا كان التاج Crown هو الذى يحول المعاهدة الى قانون داخلى ،
وقد اصبح هذا الامر الان من صلاحيات مجلس الوزراء ° ويمكن للبرلمان ان
يضع نصا للتحويل مقدماً ، كما حدث بالنسبة لمرسوم الجماعات الاوربية
الصادر فى المملكة المتحدة سنة ١٩٧٢ الذى يذكر ان الحقوق والسلطات
المشروطة فى المعاهدات والمتفقة معها يكون لها الأثر القانونى دون إصدار
جديد ٦

وفى بعض الاحيان يكون تحويل المعاهدة الى قانون داخلى عن طريق قرار
محكمة او هيئة قضائية ، وان كان ذلك نادرا .

وفى أحيان أخرى ، يكون تحويل المعاهدة الى قانون داخلى عن طريق
قانون يعمل implement القواعد الواردة فى المعاهدة ببساطة ، كأن يخصص
مبلغا من المال لتقديم جائزة قررتها معاهدة دولية ، ويختلف ذلك عن

John H. Jackson. Status Of Treaties In Domestic Legal Systems : A policy *
Analysis , AM.J.I.L.,VOL86,(1986)PP.310-340. .

٦ جون جاكسون ، المرجع السابق ، ص ٣١٩ .

التحويل transformation الذى يدخل القواعد العامة فى المعاهدة فى الفقه الداخلى .

وقد يودى "تحويل" المعاهدة الى تغيير لغتها فى بعض النقاط ، وقد يكون التغيير كبيراً للدرجة انه يصبح استخداماً او إعمالاً implementation لما ورد فيها من قواعد .

ويلاحظ انه تستخدم مصطلحات مثل : incorporation ادخال أو ادماج ، reception قبول ، adoption تبني أو اصدار ، للدلالة على عملية تطبيق المعاهدات داخلياً^٧

٩- تطبيق المعاهدات أمر يتعلق بالقانون الداخلى :

اذا كانت الدول تلتزم بمقتضى قواعد القانون الدولى ان تنفذ الالتزامات الواردة فى المعاهدات الدولية ، الا ان وسيلة تنفيذ هذا الالتزام تختلف من دولة الى اخرى ، حيث تقرر بعض الدول ان تنفذ المعاهدات مباشرة ، بينما تقرر اخرى ان يتم ذلك بمقتضى اجراء تحويل كما سبق ان اشرنا . وفى الحالة الاولى (التطبيق المباشر للمعاهدات) نجد اختلافات كبيرة فى الجهاز الذى يقرر ما هى المعاهدات التى تطبق مباشرة ، وما هى الطريقة التى تقرر بها ذلك .

^٧ قد ترد هذه المصطلحات فى الكتابات الفقهية فتعنى التعبير عن أعمال مختلفة فى نقل القواعد الواردة فى المعاهدات الى القانون الداخلى ، حيث ان (ادخال) تعيد ان تصبح الالتزامات الواردة فى المعاهدة جزءاً من القانون الداخلى ، بينما يعنى (تبني) المعاهدة ان يصدر اجراء يحل محل يفيد العمل باحكام المعاهدة ، اما (قبول) فيعنى قبول المعاهدة كما هى فى القانون الداخلى .
وقد يرد احد هذه المصطلحات فى نص دستوري ويراد به التعبير بصفة عامة عن عملية تحويل الالتزامات الدولية الى قانون داخلي .

فقد تقرر الدولة بطريقة بسيطة ومؤكدة ان يتم الاستناد الى المعاهدات جميعا ، مع المرونة فى تحديد مفهوم هذه القابلية للاستناد invocability ، ومع ذلك وحتى فى الدول التى تأخذ بمبدأ وحدة القانون من المحتمل الا تأخذ بهذه الطريقة ، وعلى سبيل المثال نجد دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ١٩٧١ ينص فى المادة ١٥١ على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل اراضى الدولة ، او التى تتعلق بحقوق السيادة او التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة يجب موافقة مجلس الشعب عليها . ويكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة .

وتأخذ هولندا ايضا بالترقية بين فئات معينة من المعاهدات بعضها يطبق مباشرة والاخر ليس كذلك ، وفى المملكة الاردنية الهاشمية تنص المادة ٢/٣٣ من الدستور ان المعاهدات والاتفاقيات التى يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئا من النفقات أو المساس فى حقوق الاردنيين العامة والخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة ^٨ .

^٨ وكذلك تنص المادة ٧٠ من الدستور الكويتى على ان معاهدات الصلح والتحالف ، والمعاهدات المتعلقة باراضى الدولة او ثرواتها الطبيعية او حقوق السيادة او حقوق المواطنين العامة او الخاصة او معاهدات التجارة والملاحة والاقامة والمعاهدات التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة او تتضمن تعديلا لقوانين الكويت يجب لنفاذها ان تصدر بقانون ، وتكون للمعاملة قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها فى الجريدة الرسمية .

وعلى ذات النمط نجد المادة ٣٧ من دستور دولة البحرين الصادر فى ١٩٧٣/١٢/٦ وفى الجزائر ايضا نجد تفرقة بين نوعين من المعاهدات ، والقاعدة العامة ان المعاهدات الدولية التى يصادق عليها رئيس الجمهورية تكتسب قوة القانون ، ولا تتم هذه المصادقة على المعاهدات السياسية

وحتى عندما تشمل قاعدة التطبيق المباشر للمعاهدات نظريا كل المعاهدات أو معظمها أو فئة عريضة منها فقد تجد المحاكم طريقة لتجنب تطبيق قواعد المعاهدة فى حالات معينة ، إما بتفسير مرن لمفهوم القابلية للإستناد invocability أو بتقرير أن قواعد المعاهدة تخاطب السلطات الحكومية ولا تخاطب الافراد ، أو لأنها ليست محددة ولا مخصصة كما فيه الكفاية لهذا الغرض ، فى مفهوم قريب من مبدأ القابلية للفصل القضائى justiciability^٩ الذى يقصد به هنا ان تستقل المحكمة بتقرير أن المعاهدة ذاتية التنفيذ أو غير ذاتية التنفيذ .

وفى بعض الأحيان ، يكون للهيئات القانونية فرصة كبيرة فى تقرير ما إذا كانت المعاهدة قابلة للتطبيق مباشرة أم لا ، ففى الولايات المتحدة على سبيل المثال ، قررت المحاكم أن تحديد ما اذا كانت المعاهدة ذاتية التنفيذ أم لا يعتمد بدرجة كبيرة على نية واضعى المعاهدة ، وتؤخذ اللغة المباشرة المحددة فى المعاهدة دليلا على هذه النية ، كما أن الأطراف فى المعاهدة قد يذكرون ضرورة اتخاذ اجراء معين لاعمال احكامها فيستفاد من ذلك انها غير قابلة للتطبيق مباشرة ، ولكن الأمر فى النهاية يرجع الى السياسة الدستورية أو التشريعية التى تتبعها الدولة المعنية ، فقد تتضمن المعاهدة ما

والمعاهدات التى تعدل محتوى القانون الا بعد الموافقة عليها من المجلس الشعبى الوطنى ، راجع المواد

١٥٩، ١٥٨، ١١١ من الدستور الجزائرى الصادر فى ١٩٧٦/١١/٢٢

راجع ، د. الصادق شعبان ، المعاهدات فى القوانين الداخلى للدول العربية ، حقوق الانسان ، المجلد الثالث ، دراسات تطبيقية عن العالم العربى ، اعتداد د. محمود شريف بسويى ، د. محمد

السعيد الدقائى ، د. عبد العظيم وزير ، ص ص ١٥٧-١٧٦ .

^٩ راجع ، جون جاكسون ، المرجع السابق ، ص ص ٣٢٧-٣٢٨ .

-Carlos Manuel Vazquez, The Four Doctrines Of Self-Executing Treaties , A.M.J.I.L.Vol 89.No. 4.(1995)PP.695-723 in710-712

يفيد التزام الأطراف بتطبيقها مباشرة ، ولكن القانون الداخلى قد يشترط وسيلة ما لتحويل المعاهدة الى قانون ، وهكذا ، فإن القانون الداخلى فى الولايات المتحدة الذى ينفذ المعاهدة هو التشريع الذى يصدره الكونجرس الذى هو مرسوم التحويل^{١٠}

فالقانون الداخلى هو الذى يحدد متى تكون المعاهدة ذاتية التنفيذ ، وتقرر المحاكم ذلك فى ضوء الدستور والتقاليد القانونية والسوابق القضائية ، وعلى الرغم من ان بعض المعاهدات توصف بأنها غير ذاتية التنفيذ ، لأنها تتضمن التزامات عامة جدا ، أو مايسمى التعهدات والبرامج أو تتطلب صراحة اصدار تشريع محلى اضافى ، فمن الممكن أن تكون المعاهدة ذاتية أو بعض نصوصها ذاتية التنفيذ فى دولة أخرى ، وليس من المستبعد أن تكون بعض نصوص المعاهدة ذاتية التنفيذ وبعضها الآخر غير ذاتية التنفيذ^{١١}

thus ,the domestic U.S. law implementing the treaty is the law of statute^{١٠}
as passed by the congress, i.e, the act of transformation .

راجع ، جون هاكسون ، المرجع السابق ، ص ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

Thomas Buergethal , Self-executing and Non self -executing^{١١}
treaties in -national and international law , 235 R.D.C.305 (1992-1V)

-A.Cassese , Modern Constitutions And International law
R.D.CVOL.192. (1985-III)-PP.331-475.

- Giuseppe. Sperduti Le Principe De Soverianete Et Le Probleme Des
Rapports Entre Le Droit International Et Le Droit Interne ,
R.D.C.VOL.153 (1976-V)PP.319-411.

Jonkheer H.F.Vanpanhusy "Relations and Interactions Between
International And National Scenes Of Law ,R,D.C.VOL.112 (1964-11)
PP.1-87.

- H. Mosler ' L'application Du Droit International Public Par Les
Tribunaux "R.D.C.VOL.91. (1957-1) PP.619-705.

فإذا نظرنا الى المعاهدات فإننا نجد إما قابلة للتطبيق مباشرة وإما غير قابلة للتطبيق مباشرة ويلزم لها إجراء إضافي حتى تصبح قانونا يمكن للأفراد أن يستندوا اليه أمام المحاكم ، وحتى النوع الأول فإننا نجده لا ينطبق مباشرة في الدول التي تأخذ بثنائية القانون ، بل أيضا في دول وحدة القانون إذا قررت المحاكم أنها غير ذاتية التنفيذ .

المعاهدات		
غير قابلة للتطبيق مباشرة	قابلة للتطبيق مباشرة	
ويلزم إجراء اضافي	دول ثنائية القانون لاتطبق مباشرة لأن المعاهدة غير ذاتية التنفيذ	دول وحدة القانون تطبقها مباشرة لأن المعاهدة ذاتية التنفيذ

وعلى سبيل المثال ، اذا رأت محكمة عدل الجماعة الأوروبية أن نصا في قانون الجماعة يعد قانونا قابلا للتطبيق مباشرة في كل الدول الأعضاء في الجماعة ، فإن المملكة المتحدة - كدولة عضو ثنائية القانون - يمكن أن تحقق هذه النتيجة ، عن طريق قانون تشريعي مناسب ، بينما يمكن لمحاكم هولندا ببساطة أن تصف هذا النص بأنه ذاتي التنفيذ وفقا للقانون الهولندي ، وإذا لم تتمكن من ذلك لسبب ما ، فإنه يجب على حكومة هولندا أن تصدر تشريعا تنفيذا خاصا ، يجعل النص قابلا للتطبيق مباشرة أى ذاتي التنفيذ في هولندا .

Paul De Visscher "Les Tendances International Des Constitutions Moderns -", R.D.CVOL.80 (1952).

-Hans .Kelsen. Les Rapports Des System Interne Entre Le Droit International Public R,D.C.VOL.14 (1926 -IV) PP.227-331.

وعلى ذلك فإن تعبيرى "ذاتى التنفيذ" و"غير ذاتى التنفيذ" يستخدمان عند الإشارة الى التطبيق المحلى للمعاهدات ، أما مصطلح "القابلة للتطبيق مباشرة" فيستخدم للتعبير عن الالتزام فى القانون الدولى يجعل نصوص المعاهدة ذاتية التنفيذ فى المجال الداخلى^{١٢}

١٠-١ : تطبيق المعاهدات وتفسيرها

إن اعتبار المعاهدة غير ذاتية التنفيذ وبالتالي ليست مصدرا رسميا للقانون - فى دول ثنائية القانون ، لا يعنى عدم وجود آثار أو نتائج قانونية ذات أهمية لها ، ذلك ان المحاكم قد تأخذ هذه المعاهدات فى حسابها عند تفسير تشريع داخلى غامض يتعلق بنفس الموضوع ، على أساس أنه لا يفرض أن المشرع أراد مخالفة التزامات الدولة التعاهدية ، ما لم يعبر عن ذلك صراحة ، أو كان التعارض حتميا ، وبعبارة أخرى فإن محتويات المعاهدة غير المندجة قانونا يمكن أن تكون عنصرا مناسبا يؤخذ فى الحسبان عند تفسير وتطبيق القانون الداخلى ، بل وتؤثر فى السياسة العامة للتشريع ، وقد تختلف القيمة التفسيرية للمعاهدة من دولة الى اخرى^{١٣} ، ويتصل بذلك أيضا التساؤل عن قيمة التفسير الذى تقوم به هيئة دولية إذا كانت المعاهدة تطبق مباشرة ، فقد يقال أن تفسير الجهاز الدولى للقانون الدولى يكون حاسما فى القانون الداخلى أيضا^{١٤} ، وطبقا لوجهة النظر هذه وحيث تدخل المعاهدات الدولية التى تطبق مباشرة فى تكوين

^{١٢} راجع روملس بورجنتال ، المرجع السابق ، ص ٣٢١ .

^{١٣} راجع ، جون جاكسون ، المرجع السابق ، ص ٣١٩ .

^{١٤} المرجع السابق ، ص ص ٣٢٦-٣٢٧ .

القانون الداخلي ، فإن التفسير الدولي يلزم المؤسسات القانونية الداخلية بما
في ذلك المحاكم ، كما في حالة قيام المحاكم الأخرى بتفسير القانون
الداخلي .

ولاشك في أن المحاكم المحلية في أي دولة لن تتنازل عن سلطتها في تفسير
المعاهدات القابلة للتطبيق المباشر إذا ما عرض عليها الأمر ، وستحاول أن
تفرض تفسيرها بأي وسيلة قانونية متاحة ^{١٥}

^{١٥} تفسر المحاكم في الولايات المتحدة المعاهدات بطريقة متحررة لتحقيق اغراضها الموضحة وترجع
المعنى الواضح للغة المعاهدة ، وترجع المحاكم عادة الى تاريخ الصياغة لاستخلاص غرض ومعنى
مصطلحات المعاهدة ، ويظهر ان المحاكم تنظر الى تاريخ الصياغة نظرة مقارنة بالتاريخ التشريعي
للقوانين ، وترفض الطريقة التي تقوم على حرفية النص literal-minded في تفسير المعاهدات
Thomas Michael Mc Donnell , Defensively Invoking Treaties in American
Courts , Jurisdictional Challenges Under The U.N. Drug Trafficking
Convention By Foreign Defendants Kidnapped Abroad By U.S. Agents.
-William And Mary Law Review Vol. 37 ,No 4, Summer 1996 .PP.1401
1512in 1431- 1432 .

المطلب الثاني

المعاهدات القابلة للتطبيق مباشرة

(المقصود بالتطبيق المباشر للمعاهدات -الأراء المؤيدة للتطبيق المباشر - الأراء المعارضة -أينا الخاص - مفهوم التطبيق المباشر فى القضاء الدولى - الرأى الإستشارى لمحكمة العدل الدولية الدائمة -فقه محكمة عدل الجماعة الأوربية -التطبيق المباشر للإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان -الإتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان - المحكمة العليا فى الأرجنتين -فى مصر)

١١- إن المقصود بالتطبيق المباشر للمعاهدات فى الممارسة الدولية أن تصبح المعاهدة بصفة عامة فى نفس الموضع الذى توجد فيه النصوص القانونية الأخرى ، بمعنى أن المحاكم والأجهزة الحكومية الأخرى سوف تنظر الى نص المعاهدة على أنه مصدر للقانون مثل الدساتير والقوانين ، وعلى سبيل المثال ، فإن لغة المعاهدة قد تحدد القواعد القانونية القابلة للتطبيق فى مجال الاثبات أو الملاحظة القضائية judicial notice^{١٦} ، لذا يقال أن نتيجة التطبيق المباشر للمعاهدات ، هى أن تكتسب وضعاً مشابهاً للقانون ، وإن كان تسلسل القواعد القانونية داخل الدولة قد يعطى المعاهدة وضعاً أعلى من القوانين العادية .

^{١٦} راجع ، جون جاكسون ، المرجع السابق ، ص ٣٢١

١٢-الأراء المؤيدة للتطبيق المباشر للمعاهدات :

لاشك أن انصار مبدأ وحدة القانون يرجحون أن يكون للمعاهدات وضع القانون الداخلي ، ذلك أن القانون الدولى والقانون الداخلى يشكلان نظاما قانونيا واحدا ، وهكذا فإن القانون الدولى بطريقة تلقائية يعد جزءا من الانظمة القانونية الداخلية ، بل يضع كثير من الكتاب -فى هذا الاتجاه- القانون الدولى فى مرتبة أعلى من القانون الداخلى^{١٧} فالقانون الدولى هو الذى يحدد إختصاصات الدولة ويجب عليها ألا تخرج عن إطار هذه الإختصاصات ، ومن نتائج هذه الفكرة أن القانون الداخلى لا يمكن أن يطبق ٠٠٠ إلا فى الحدود التى وضعها القانون الدولى ، وهذه الفكرة أبلها كلسن وفردروس وجورج سل .

وبعيدا عن هذه المعالجة النظرية التى ينقدها بعض الكتاب ، فإنه يقال ان الفائدة العملية لهذه الطريقة ،هى زيادة فعالية القانون الدولى ، مما يزيد من أهمية دور المعاهدات ويقلل من الاتجاه نحو إهمال السلطات لها أو رفضها تحويل نصوصها الى قانون محلى ، كما يؤكد للاطراف الأخرى فى المعاهدة أن الدولة سوف تنفذ التزاماتها ، كما يمكن الافراد أن يستندوا الى الحقوق الواردة فى المعاهدات دون تدخل من حكوماتهم ، ذلك التدخل الذى يمكن الحكومات من الخروج على النصوص المحددة فى المعاهدات .

١٣-الأراء المعارضة للتطبيق المباشر للمعاهدات :

يستند انصار مذهب ثنائية القانون الى عدة حجج نظرية لتأييد نظريتهم مؤداها ، اختلاف المصادر والأشخاص المخاطبة فى كل من القانونين

^{١٧} راجع ، استاذنا الدكتور ابراهيم العنانى ، المرجع السابق ، صص ٧٠-٨٢

الداخلي والخارجي ، بالإضافة الى وجود سلطات عليا منظمة في النظام القانوني الداخلي وافتقادها في النظام الدولي ، إلا أنه يرد على ذلك بأن اختلاف المصادر ليس دقيقا ، فمصدر القانون في كل الاحوال هو الضرورات الاجتماعية وحسن العلاقات بين الوحدات المخاطبة بأحكامه ، كما أن الفرد هو المستهدف الأساسي من كل القواعد القانونية ، وإن الاختلاف في البنيان القانوني بين النظامين ، هو إختلاف في الطبيعة وليس في الدرجة^{١٨}

ولكن الحجة الأقوى ، لدى من يعارض التطبيق المباشر للمعاهدات ، قد تكون الحجة الوظيفية ، ذلك أن بعض الدساتير لا تعطي للبرلمان دورا أساسيا في عملية صنع المعاهدات ، أو تعطي للحكومة السيطرة الكاملة على العلاقات الخارجية للدولة^{١٩} ،

فموافقة البرلمان على إجراء التحويل في تلك الحالات يعتبر دورا هاما في اعداد المعاهدات لا يجب أن يتغلى عنه ، وتتضاعف أهمية هذه الحجة اذا كانت المعاهدة تأخذ مرتبة أعلى من القوانين العادية ، كما قد يعمل المشرع على أن يتواءم إجراء التحويل مع الظروف المحلية ، كما أن لغة بعض المعاهدات توصف بأنها غير قانونية أو غامضة ، أو ليست هي اللغة المستخدمة في هذه الدولة ، كما قد يريد المشرع أن يسجل تفسيره لنصوص المعاهدة في إجراء التحويل ، كما أن إجراء التحويل قد يساعد على تحديد الاختصاصات بين السلطات المحلية . وقد يرى المشرع قصر التطبيق المباشر على بعض نصوص المعاهدة دون البعض الآخر ، أو إرجاء

^{١٨} د. ابراهيم العناني ، المرجع السابق ، صص ٧٠-٧٢

^{١٩} جون جاكسون ، المرجع السابق ، صص ٣٢٣-٣٢٥

تنفيذ المعاهدة الى أن يتم الحصول على توافق الآراء المحلى وقبول التطوير
الذى جاءت به .

١٤- والواقع أن الدول التى تأخذ بمبدأ وحدة القانون تقرب فى ممارساتها
من الدول التى تأخذ بالثنائية ، كما سيوضح لنا فيما بعد ، ولن يعدم
المشرع الوسيلة التى يقرر بها أن المعاهدة لن تطبق مباشرة على النحو
المتوقع ، مع ملاحظة أن هناك اتجاهًا دوليًا لقبول التطبيق المباشر
للمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، وسوف نعالج ذلك فى موضع لاحق

١٥- مفهوم التطبيق المباشر للمعاهدات فى القضاء الدولى

يمكن أن نفرق هنا بين المفهوم الذى تبنته محكمة العدل الدولية الدائمة ،
وذلك الذى تبنته محكمة العدل التابعة للجماعة الأوروبية ، كما نشير الى
المفهوم الذى تبنته المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان ، وتطبيق هذا المبدأ
فى القضاء الأرجنتينى

١٦- وفى رأى الاستشارى الذى أصدرته المحكمة الدائمة للعدل الدولى
سنة ١٩٢٨ حول اختصاص المحاكم فى دانزنج^{٢٠} طلب من المحكمة أن
تحدد ما إذا كان الاتفاق الدولى المعقود بين بولندا ودانزنج
(Beamtenabkommen) والمنظم لأوضاع بعض موظفى السكك الحديدية ،
يمكن الاستناد اليه مباشرة بمعرفة هؤلاء الموظفين فى محاكم دانزنج ،
وبذلك يعد الاتفاق أساسًا قانونيًا لدعواهم ضد سلطات السكك
الحديدية البولندية .

^{٢٠} P.C.I.J., ser. B, No. 15, at 3 (1928)

وقد أجادت المحكمة ، بأنه قد يكون من المقبول بالفعل طبقا لمبدأ أصيل في القانون الدولي ، أن الاتفاق باعتباره اتفاقا دوليا ، لا يمكن بوصفه هكذا ، أن ينشئ حقوقا والتزامات مباشرة للأفراد ، ولكن لا يمكن المنازعة في أن كل هدف الاتفاق الدولي ، وطبقا لنوايا الأطراف المتعاقدة ، قد يكون اصدارهم بعض القواعد المحددة الحاسمة المنشقة لحقوق والتزامات فردية قابلة للتطبيق في المحاكم الوطنية ، وهذه النية قائمة في القضية الحالية ، ويمكن الاستدلال عليها بالرجوع الى مصطلحات الاتفاق^{٢١}

نلاحظ هنا أن المحكمة قررت أن الاتفاق الدولي بوصفه هكذا لا يمكن أن ينشئ حقوقا والتزامات داخلية ، مما يعنى انها تأخذ بنظرية ثنائية القانون ، أو على الأقل تعتبر الاتفاق الدولي بصفة عامة غير ذاتي التنفيذ ، ولكن المحكمة لم تقف عند ذلك ، وواصلت تحليلها للإتفاق مقرررة أن كلمات الاتفاق وروحه العامة تظهر أن نصوصه قابلة للتطبيق مباشرة بين الموظفين والإدارة ، وطبقا لمحتوى الاتفاق ، فإن غرضه انشاء نظام قانوني خاص يحكم العلاقة بين ادارة السكك الحديدية البولندية وموظفي الداترنج ، العمال والموظفين الذين انتقلوا الى الخدمة الدائمة للإدارة البولندية ، وأن ذلك النظام الخاص ، طبقا لنوايا الاطراف ، تحكمه كل نصوص الاتفاق المذكور ، كما يظهر على سبيل المثال من تحليل المادة الرابعة منه . وعلى ذلك فلولا هذه الروح العامة للإتفاق ، وما ظهر من نية الاطراف ، فإن الافراد لم يكونوا مؤهلين للإستفادة من نصوصه بطريقة مباشرة .

^{٢١} المرجع السابق ، ص ص ١٧-١٨

ويستفاد من هذا الرأى الإستشارى أيضا ، انه عندما تحوى المعاهدة على تعهدات تتعلق بتطبيقها محليا ، فإن على الدول الأطراف التزام دولى بمكين الأفراد من تنفيذ هذه التعهدات داخليا ، وأن فشل الدولة فى ازالة العقبات التى تحول دون هذا التنفيذ يعد انتهاكا لالتزاماتها الدولية .^{٢٢} وأن بيان ما إذا كانت المعاهدة قد قررت هذا الالتزام أم لا ، وبيان ما إذا كان التطبيق المحلى هو غرض الاتفاق ام لا ؟ كل ذلك يعتمد على مقصد الأطراف ، الذى يجب ان يتحدد بتحليل مصطلحات الاتفاق^{٢٣} .

١٧- المعاهدات القابلة للتطبيق مباشرة فى فقه محكمة العدل بالجماعة الاوربية :

تهتم الجماعة الاوربية بتطبيق قانون الجماعة فى الدول الاعضاء ، رغم ان سياساتهم بشأن التطبيق المباشر للمعاهدات ليست واحدة ، وذلك لأن التطبيق المباشر اساس لتطوير التضامن والتكافل لتحقيق الأهداف التى تنفيهاها الجماعة ، كما اهتمت الجماعة أيضا بالتطبيق المباشر للمعاهدات المفقودة بين الجماعة وأطراف خارجية ، وإن كان الإهتمام هنا أقل من سابقه .

وقد وجدت محكمة العدل التابعة للجماعة الاوربية فى الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الدائمة ، أساسا لتقرر بناء عليه أن نصروا عديدة فى معاهدات الجماعة ، هى قانون قابل للتطبيق مباشرة بهذا المعنى .

^{٢٢} توماس بورجتال ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤-٣٢٥

^{٢٣} راجع ، محكمة العدل الدولية الدائمة ، المرجع السابق ، ص ١٨

ومع ذلك فقد طورت المحكمة الأوربية هذا المفهوم كثيرا ، ويتبين من تحليل السوابق القضائية ، أن محكمة الجماعة تصف النصوص التعاهدية بأنها قابلة للتطبيق مباشرة إذا كانت فى صيغة غير اختيارية ولا تعتمد على اجراءات اضافية تشريعية أو ادارية ، وواضحة ومحددة بما يكفى لتطبيقها قضائيا ، وإن كان هذا المعيار صعب التطبيق فى بعض الأحيان^{٢٤}

وقد طبقت المحكمة هذا المعيار على تشريع الجماعة المسمى Secondary Law وطبقته بدرجة أقل على المعاهدات المعقودة بين الجماعة ودولة ثالثة ، حيث قررت أن أى نص فى اتفاق تعقده الجماعة مع دولة غير عضو ، يجب النظر إليه باعتباره قابل للتطبيق مباشرة ، بالنظر الى الفاظه وغرضه وطبيعته ، فإن كان النص يحتوى على التزامات واضحة ومحددة وليست خاضعة فى تنفيذها أو أثرها لأى اجراءاتى ، فإنه يكون كذلك .

ومن الملاحظ ان المحكمة تعمل هذا المعيار بحذر كبير ففى حالة الاتفاقات المعقودة مع طرف ثالث ، بينما تميل الى اعتبار قانون الجماعة قابل للتطبيق مباشرة فى الدول الاعضاء .

وقد زاد هذا الاتجاه الاخير بتوقيع معاهدة ماستريخت فى ٧ فبراير ١٩٩٢ التى تعرف باسم معاهدة الاتحاد الأوربى (T.E.U.) Treaty On European Union التى انشأت مبدأ جديدا هو مبدأ التكميلية subsidiarity الذى يعقضاء بممارس الاتحاد سلطته -بالاضافة الى المجالات التى يملك فيها صلاحيات خالصة - إذا كان الاتحاد يستطيع أن يقوم بهذا العمل بطريقة

^{٢٤} Defrenne V Sabena (1976) E.C.Rep.455, and Defrenne

V.Sabena (1978) E.C.Rep.1365.

لدى ، بورجتال ، المرجع السابق ، ص ٣٣٤

أكثر كفاءة من السلطات المحلية فى الدول الأعضاء ، وطبقا لما تقرره المحكمة الأوروبية فحيثما تعطى معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية الجماعة سلطة اتخاذ إجراءات ملزمة ، وتمارس الجماعات هذه السلطة بتبني تشريعات أو الدخول فى اتفاق دولى فى مجال معين ، فإن هذا المجال يصبح منذ ذلك الوقت واقعا فى نطاق الاختصاص الخالص للجماعات^{٢٥} وبعبارة أخرى ، بمجرد احتلال المجتمعات لهذا المجال ، فإن الدول الأعضاء تستبعد من الدخول فى اتفاق دولى فيه . وإذا طبقت المحكمة الأوروبية هذا المبدأ الوارد فى المادة ٣ب من اتفاقية ماسترخت ، فإن التكميلية تكون قابلة للتطبيق عندما تشرع الجماعات لأول مرة فى حقل جديد .

ولكن الملاحظ هنا أن اتفاقية ماسترخت قد انشأت جهازا دوليا له سلطات واسعة وقررت مبدأ المواطنة الواحدة لكل شعوب الدول الداخلة فى الاتحاد ، وهو ما يجعل المعاهدات المعقودة بين دول الاتحاد اقرب ما يكون الى التشريعات الداخلية فى الدولة الواحدة^{٢٦}

١٨- التطبيق المباشر للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

ثار النقاش حول ما إذا كانت المعاهدة الاوربية لحقوق الانسان وحرياته الاساسية الموقعة فى روما فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قابلة للتطبيق مباشرة فى الدول الاطراف فيها أم لا ؟

^{٢٥} Trevoe C. Hartley ,Constitutional And Institutional Aspects Of The Maastricht Agreeemnt. International And Comparative Law Quarterly Vol 42 April 1993 .PP213 -237

^{٢٦} راجع للمؤلف، المنظمات الدولية فى الفكر الاسلامى والقانون الدولى الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-

ثار النقاش حول ما إذا كانت المعاهدة الاوربية لحقوق الانسان وحرياته الأساسية الموقعة في روما في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قابلة للتطبيق مباشرة في الدول الاطراف فيها أم لا ؟

وقد استند المؤيدون الى لغة المادتين ١ ، ١٣ من الاتفاقية ، وكذلك اللغة المحددة التي صيغت بها الاتفاقية اجمالا ، حيث تنص المادة الأولى على أن تضمن الاطراف السامية لمعاهدة لكل شخص في نطاق اختصاصها الحقوق والحريات المحددة في القسم الأول من هذه الاتفاقية^{٢٧}

بينما تنص المادة ١٣ على أن " كل شخص انتهكت حقوقه وحرياته المقررة في هذه الاتفاقية يجب أن يكون له تعويض فعال أمام سلطة وطنية بغض النظر عن أن الانتهاك قد ارتكبه أشخاص يعملون بصفتهم الرسمية^{٢٨}

ففي هذا الرأي ، أن المادة الأولى جعلت الاتفاقية قابلة للتطبيق مباشرة كقانون مدني في الدول الاطراف ، وفي تلك الحالة لاجابة الى التعهد باصدار تشريع مدني لإعمالها^{٢٩}

The high contracting parties shall secure to everyone within their jurisdiction the rights and freedoms defined in section 1 of this convention, Human Rights in international law Basic Texts, Council Of Europe , Strasbourg 1985 P,102

Everyone whose rights and freedoms as set forth in this convention are"^{٢٨}

violated shall have an effective remedy before a national authority notwithstanding that the violation has been committed by persons acting in an official capacity."op.cit P,107.

Daniel Bodansky „Domestic Procedures To Enforce International Human Right Norms ,International Institute Of Human Rights ,Nineteenth Study Session , Strasbourg ,July 25-29 1988 ,P,8

والواقع أن النظرية السابقة تتناقض مع الممارسة في الدول الأطراف في الاتفاقية والتي لم تقم ست منها بإدخال الاتفاقية في قانونها الداخلي أو إصدار تشريع تنفيذي لها .

أما المعارضون ، فقد استندوا الى أن القانون الدولي لا يلزم الدول بإختيار وسيلة معينة لتنفيذ المعاهدة ، كما أن الأعمال التحضيرية للاتفاقية لم تشر الى مسألة التنفيذ المباشر ، بل إن الممارسة الدولية التالية لتوقيع الاتفاقية لا تدل على أن الدول الأطراف تتحمل أى التزامات محددة في هذا الشأن . وقد رجحت كفة المعارضين ، حيث قررت المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان ، في حكم صدر سنة ١٩٧٦م ما يلي : "لا المادة ١٣ ، ولا الاتفاقية بصفة عامة تحدد للدول المتعاقدة أى طريقة معينة حتى تضمن في قانونها الداخلي تنفيذها فعلا لأى نصوص في الاتفاقية ^{٣٠}

١٩- أما الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان الموقعة في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٩ ، ودخلت حيز النفاذ في ١٨ يوليو ١٩٧٨ . فتعبر في المادة الثانية عن نية واضعيها في عدم إفتراضهم للتطبيق المباشر ، حيث تقرر تحت عنوان الآثار القانونية المحلية ، عندما تكون ممارسة اى من الحقوق والحريات المشار اليها في المادة الاولى غير مؤكدة بالفعل بتشريع أو نصوص أخرى ، تتعهد الدول الأطراف ان تبني وفقا لإجراءاتها الدستورية ونصوص هذه

^{٣٠} Swedish Engine Drivers' Union case judgment of 6 february 1976 , European Court of Human Rights , series A: Judgments and Decisions, Vol 20 , P, 1 at 18 (1976).

الاتفاقية ، ذلك التشريع أو الاجراءات الأخرى التى يتطلبها الأمر لإعمال تلك الحقوق والحريات .^{٣١}

ولغة هذه المادة قد تعنى أن الدول الاطراف مهتمة بصفة أساسية فقط ، بضمان التوافق مع الالتزامات الأساسية المقررة فى الاتفاقية تاركين للدول المتعاقدة تحديد الطريقة التى يتم بها ذلك . ولاشك أن عدم ورود النص السابق كان أكثر حكمة^{٣٢} ، إذ يكفى ما قرره المادة الأولى من هذه الاتفاقية من أن الدول الاطراف تتعهد باحترام الحقوق والحريات المعترف بها هنا وضمان الممارسة الكاملة والحررة لكل الأشخاص التابعين لإختصاصهم لتلك الحقوق والحريات .

وفى سنة ١٩٨٦ تلقت المحكمة الامريكية لحقوق الانسان طلبا من كوستاريكا لإصدار رأى استشارى حول تفسير المادة ١٤ من الاتفاقية الامريكية ، وفيه أهدت المحكمة رأيها فى الموضوع ، وحيث تتضمن المادة ١٤ / ١ ان أى شخص يتعرض للإهانة او العبارات العدوانية . المعلنه للكافة بوسيلة اعلام منظمة قانونا له حق الرد أو التصحيح مستخدما ذات

Article 2 . Domestic Legal effects -Where the exercise of any of the the"^{٣١}

rights or freedoms referred to in article 1 is not already ensured by legislative or other provisions ,the states parties undertake to adopt , in accordance with their constitutional processes and the provisions of this convention, such legislative or other measures as may be necessary to give effect to those rights or freedoms ,Council Of Europe ,Op ,cit P177.

^{٣٢} مطما حدث فى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان ، بينما نجد المدة ١/٢ من الاتفاقية الدولية للقضاء عل التفرقة العنصرية تتشابه مع المادة الثانية من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان ، ولكن يلاحظ انه حتى فى الحالات التى تضمن فيها الاتفاقيات الدولية إجراء تنفيذها على المستوى الدولى ، فإنه يبقى من الافضل استنفاد طرق الطعن المحلية اولا وقبل اللجوء الى الجهاز الدولى .
- راجع دانييل بوردانسكى ، المرجع السابق ، ٨ .

الوسيلة وفقا للأوضاع التى يقررها القانون . وادعت كوستاريكا أن العبارة الأخيرة فى النص السابق ، لا تطلب من الدول الاعتراف بحق الرد إلا إذا كان قانونها ينص عليه ، ولكن المحكمة رفضت ذلك مقررّة أن المطلوب من كوستاريكا وفقا لهذه المادة أن تتبنى الاجراءات التشريعية المناسبة أو غيرها ، لإعمال ذلك الحق إذا لم يكن مضمونا بالفعل ^{٣٣} .

وهكذا فإن المحكمة الأمريكية لا ترفض القول بأن الاتفاقية بين الدول الأمريكية أو على الأقل بعض نصوصها تعد قابلة للتطبيق مباشرة

٢٠- وقد استندت المحكمة العليا فى الأرحنتين الى الرأى الاستشارى السابق لتقرر بناء عليه ، أن المادة ١٤ انشأت حقا (فى الرد) قابلا للإعمال دوليا ، وأن النص ذاتى التنفيذ ، ويتفق هذا القرار مع ممارسات عديد من المحاكم الوطنية الأوروبية ^{٣٤} التى أخضعت تفسيرها للمعاهدات ذاتية التنفيذ للمعيار الذى اتبعته محكمة الجماعة الأوروبية بشأن النصوص القابلة للتطبيق مباشرة فى قانون الجماعة ، والذى امتد الى معاهدات أخرى ، وبصفة خاصة الى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان .

وهكذا يمكن القول ان المحاكم الدولية أكثر اتجاهها لتقرير أن نصوصا معينة قابلة للتطبيق مباشرة ، أكثر مما تفعل المحاكم الوطنية فى تقرير أن النصوص ذاتية التنفيذ . وبين ذلك بصفة خاصة فى المعاهدات المتعلقة بحقوق

الانسان ، كما يتضح لنا من دراسة نشأة مبدأ المعاهدات غير ذاتية التنفيذ فى الولايات المتحدة الامريكية .

^{٣٣} . توماس بورجتال ، المرجع السابق ، ص ٣٣٩-٣٤٠ .

^{٣٤} المرجع السابق ، ص ٣٤٠ .

المطلب الثالث

المعاهدات غير ذاتية التنفيذ

(المعاهدات غير ذاتية التنفيذ فى الولايات المتحدة - فى الدول الأخرى التى تتبع مبدأ وحدة القانون)

٢١- المعاهدات غير ذاتية التنفيذ فى الولايات المتحدة :

نظرا لأن القضاء الأمريكى كان له السبق فى تقرير مبدأ المعاهدات غير ذاتية التنفيذ ، فإننا ندرس هنا كيف نشأ هذا المبدأ فى الولايات المتحدة ، ثم نتبع هذا المبدأ فى الدول الأخرى التى تأخذ بوحدة القانون .

تنص المادة ٦ من دستور الولايات المتحدة على أن المعاهدات هى القانون الأعلى للبلاد ،^{٣٥} ومن خلال هذا النص هدف المشرعون - من بين ما هدفوا اليه - أن يكون للأجانب الإستناد الى المعاهدات أمام المحاكم الأمريكية ، تجنباً للمنازعات مع الدول التى يتبعها هؤلاء الأجانب ، ولكن القضاء الأمريكى انشأ مبدأ يقرر بمقتضاه أن معاهدة معينة ، او نصوص معينة فيها ، غير ذاتية التنفيذ . فبعد انتهاء الاعمال الحربية بين إنجلترا والثوار فى المستعمرات السابقة فى سنة ١٧٨١ ، كان هناك شعور عام ضد المواطنين البريطانيين ، ونتيجة لذلك أصدرت عديد من الولايات قوانين تسمح بمصادرة ممتلكات البريطانيين ، وإسقاط الديون المستحقة لهم ، الى غير ذلك من الاجراءات التى تخالف معاهدة السلام الموقعة مع

^{٣٥} توماس ميثيل ماكدونيل ، مرجع سابق ، ص ١٤٠١

بريطانيا فى سنة ١٧٨٣^{٣٦} وطبقا لهذه المعاهدة لم يكن لأى جانب حق التعويض عن الممتلكات المصادرة خلال الأعمال الحربية ، وقد استمرت الأعمال المناهضة للبريطانيين واستمرت أيضا أعمال الثار البريطانية ، وفى سنة ١٧٨٧ أوضحت بريطانيا أنها ستنفذ التزاماتها التعاهدية إذا حافظت الولايات المتحدة على التزاماتها بالنسبة للبريطانيين ، وللمساعدة فى حل المشكلة حث الفدراليون الكونجرس ، أن يتبنى نصا دستوريا يجعل المعاهدات ذات علوية على دساتير الولايات وقوانينها ، ويمكن للأفراد الإستناد إليها فى محاكم الولايات^{٣٧} وفى النهاية أصدر الكونجرس قرارا يطالب الولايات بأن تراجع القوانين المعارضة للمعاهدات ، وأكد أن المعاهدات جزء من قانون البلاد ، وليست فقط مستقلة عن إرادة وسلطة مشرعى تلك الولايات ، ولكنها أيضا ملزمة ومفروضة عليهم . وكان هذا القرار هو حجر الأساس لنص العلوية فى المعاهدة الدستورية فى المادة السادسة بعد أشهر قليلة .

٢٢- وحتى سنة ١٨٢٩ لم يكن مبدأ المعاهدات غير ذاتية التنفيذ قد نشأ فى الولايات المتحدة ، وبعد ٤٢ سنة من التصديق على الدستور قامت المحكمة العليا فى قضية "فوستر وإيلام ضد نيلسون Foster & Elam v. Neilson"^{٣٨} والتي نطلق عليها اختصارا "قضية فوستر" بإيضاح مفهوم

^{٣٦} توملس ميشيل ماكنتويل ، المرجع السابق ، ص ١٤٠٨ .

^{٣٧} المرجع السابق ، ص ١٤١١-١٤١٢

^{٣٨} المرجع السابق ، ص ١٤١٧ وراجع أيضا ، كارلوس مانويل فازكويث ، مرجع سابق (رقم ٩) ،

ص ص ٧٠٠-٧٠٤

المعاهدات غير ذاتية التنفيذ بقولها ، أن المعاهدة بطبيعتها عقد بين دولتين وليست عملا تشريعا ، وهى بصفة عامة لا تحقق بذاتها الغرض المطلوب تحقيقه وبصفة خاصة إذا كان عملها دون إقليمي *infra-territorial* ولكنها تدخل النفاذ بمعرفة السلطة السيادية للأطراف المعنية فيها ، ولكن المحكمة لم تقف عند هذا الحد وأضافت انه فى الولايات المتحدة أقيم مبدأ مختلف ، فدستورنا يعلن أن المعاهدة قانون البلاد ، ويترتب على ذلك أن ينظر اليها فى المحاكم مساوية لعمل المشرع حيثما تعمل بذاتها دون مساعدة من أى نص تشريعى .^{٢٩}

٢٣- ويستفاد من حكم المحكمة هنا أنها تفرق بين المعاهدات التى لا تطبق مباشرة فهى بطبيعتها (كما هو الشأن فى إنجلترا ودول ثنائية القانون بصفة عامة) عقد بين دولتين وليست عملا تشريعا ، ولكن هناك مبدأ مختلف فى الولايات المتحدة ، هو أن المعاهدات عامة لا تتطلب اعمالا تشريعا ، ولكن المعاهدات التى تعمل بذاتها هى التى تطبقها المحاكم كقانون ، أما المعاهدات التى لا تعمل بذاتها (غير ذاتية التنفيذ) فإنها تحتاج الى اداة تشريعية لإعمالها :

٢٤- كما يستخلص من تلك القضية أيضا، أن المعاهدات غير ذاتية التنفيذ ، تتكون من المعاهدات التى لا ترقى بذاتها للتأثير على حقوق ومسؤوليات الأفراد أمام المحاكم ، أو أن هذه الحقوق والمسؤوليات سيتم إعمالها بتصرفات مستقبلية من المشرع المحلى ، أو انها تنشئ حقوقا والتزامات بين الدول ، إن معاهدة للإشراف على التسليح ، أو معاهدة سلام ، هى بوضوح معاهدة غير ذاتية التنفيذ ، حيث أنها موجهة الى الأجهزة

^{٢٩} راجع ايضا، دانييل بودانسكى ، المرجع السابق ، ص ٩ ، ١٠

السياسية ، وتنشئ حقوقا والتزامات بين الدول وليس بين الدول والأفراد . ومن ناحية أخرى ، فإن معاهدات الصداقة الثنائية ، والتجارة والملاحة التى تطالب بمعاملة وطنية لمواطنى الدول الأخرى ، تنشئ حقوقا قابلة للتطبيق القضائى مباشرة ، والمحكمة هنا تركز على نية الأطراف كما أوضحتها الفاظ ومصطلحات المعاهدة .

٢٥- وقد توسعت المحاكم الأمريكية فى مسألة نية الأطراف مكتفية بنية الطرف الأمريكى ، كما نظرت بعض المحاكم إلى خارج الفاظ المعاهدة لاستخلاص هذه النية ، من التاريخ التشريعى أو الأعمال التحضيرية ، بل إن بعض المحاكم عكست الافتراض ولم تنظر الى نية طلب إصدار تشريع ولكن الى نية الاستثناء من إصدار تشريع^{٤٠}

٢٦ - وفى قضية فوجى^{٤١} أيضا ، قررت المحكمة العليا فى ولاية كاليفورنيا ، أن المحكمة فى تحديد لها إذا كانت المعاهدة ذاتية التنفيذ ،

^{٤٠} كارلوس ماتويل فاز كوينز ، المرجع السابق ، ص ٧١٠-٧١١ .

^{٤١} Sei Fuji V. State ,38,Cal.2d.713,242P.2d617(1952) مشار إليها لدى داليل بودانسكى ، المرجع السابق ، ص ١٠ ، وتوماس ميشيل ماكدريل ، مرجع سابق ، ص ١٤٢٥-١٤٢٦ ، حيث يقرر أن هذه القضية قد وضعت بذرة مبدأ عدم ذاتية التنفيذ ، حيث طعن فوجى للمواطن اليابانى ، فى تشريع ولاية كاليفورنيا الذى يحظر على الاجانب تملك الارض ، وقد خلصت محكمة استئناف كاليفورنيا الى أن التشريع للطعون فيه ينتهك المادتين ٥٥ ، ٥٦ من ميثاق الامم المتحدة ، بينما رفضت المحكمة العليا فى كاليفورنيا بصراحة الأسس التى اعتمدت عليها المحكمة الأدنى .

وتنص المادة ٥٥ من الميثاق على : " رغبة فى تهية دواعى الاستقرار والرفاهية للضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصورها ، تعمل الأمم المتحدة على :

فإنها تنظر الى نية الأطراف المتعاقدة كما أوضحتها لغة المعاهدة ، وإذا لم تكن مؤكدة ، فإنها تلجأ الى الظروف المحيطة بتنفيذها ، وحتى تكون المعاهدة فعالة دون مساعدة تشريع تنفيذي ولها قوة وأثر القانون ، فيجب أن يثبت قصد واضع الاتفاقية وضع قاعدة تقف وحدها قابلة للتطبيق مباشرة في المحاكم .

وفي تعليقها على نصوص ميثاق الأمم المتحدة التي تحدثت عن حقوق الإنسان ، قررت المحكمة ، أنه على الرغم من أن الدول الأعضاء الزموا أنفسهم بالتعاون مع الامم المتحدة في ترقية احترام ومراعاة حقوق الإنسان ، فمن الواضح أنه كان مقصودا طلب تصرف تشريعي لاحق في دول عديدة ، لتحقيق هذا الهدف الملعب ، ولا شيء يدل على أن المقصود من هذه النصوص ، أن تكون قواعد قانون يطبق في محاكم هذه البلاد بمجرد التصديق على الميثاق .

وأن اللغة المستخدمة في المادتين ٥٥، ٥٦ ليست من النوع المستخدم عادة في المعاهدات ذاتية التنفيذ . ونصوص الميثاق التي تدعو الى التعاون في ترقية واحترام الحريات الاساسية تفتقد الصفة الالزامية والتحديد النهائي ، التي يمكن أن تشير الى نية انشاء حقوق قضائية للأفراد بمجرد التصديق ، وبدلا من ذلك فقد صيغت كوعد بتصرف لاحق من الدول الأعضاء .

- (ج) أن يشيع في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفرق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا .
أما المادة ٥٦ فتص على : " يعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا ، منفردين أو مشتركين ، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين .

ميثاق الأمم المتحدة (FEB-78) OPI 511-20m

إن الميثاق يشكل تعهدا أخلاقيا ذا أهمية عظيمة ، ومع ذلك فنحن مقتنعون أن نصوص الميثاق التي استند إليها الشاكي ، لم يقصد بها أن تنسخ التشريعات المحلية القائمة .

٢٧- ويقرر البعض ، أن المحكمة في قضيتي فوجي وفوسر ، لم تكن في حاجة إلى تشريع اضافي لإعمال نصوص المعاهدة المعنية ، فهذه النصوص ليست أقل تحديدا من عديد من النصوص التي تطبيقها المحاكم بالفعل^{٤٢} ، وأن المحكمة لجأت لذلك لعدم رغبتها في معارضة السياسة العامة . . وهو ما تفعله المحاكم عندما تقرر أن المسألة المعروضة سياسية وليست قانونية ، وأن المحاكم عندما تنظر إلى نية الأطراف ، فإنها تحاول التحقق من نية الأجهزة السياسية للولايات المتحدة في القضية المعروضة^{٤٣}

٢٨- ومن جانبي ، فإنني أؤيد هذا الرأي ، وفيما يتعلق بميثاق الأمم المتحدة ، وحيث أن الميثاق يعلو على كل التزامات الدول الأعضاء ، كما تتعهد بإعمال قواعده ، فإنه يعد واجب التطبيق محليا بشرط أن تكون الحقوق والالتزامات الواردة فيه محددة وحاسمة ، وإن كانت نصوص المادتين ٥٦،٥٥ بالمقارنة مع نصوص أخرى في الميثاق غير محددة ، كما هو الشأن في المادتين ١٠٤ ، ١٠٥ ، حيث تنص المادة ١٠٤ على أن : تتمتع الهيئة في بلاد كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التي يتطلبها

^{٤٢} وعلى سبيل المثال نجد القضاء الأمريكي يستخدم مصطلحات مثل : due process , equal protection of the laws , reasonable searches and seizures , reasonable foreseeability , good faith , proximate cause

راجع ، توماس ميشيل ماكديونيل ، مرجع سابق ، ص ١٤٢٦ .

^{٤٣} S. Riésenfeld .The Doctrine of self - executing Treaties and U.S .Postal price ? AM JILVOL.74 .(1980)P.892. ,win at any

قيامها بأعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها ، كما تنص المادة ١٠٥ على ما
يلى : ١- تتمتع الهيئة في أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والإعفاءات
التي يتطلبها تحقيق مقاصدها

٢- وكذلك يتمتع المندوبون عن أعضاء الأمم المتحدة وموظفو هذه الهيئة
بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتصلة
بالهيئة .

فهذه اللغة في المادتين ١٠٤، ١٠٥ أكثر تحديدا من اللغة في المادتين
٥٦، ٥٥ ، ورغم ذلك ، فإن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والإعلان العالمي لحقوق
الانسان ، تعتبر تفسيراً رسمياً معترفاً به للمادتين ٥٦، ٥٥ من الميثاق^{٤٤} .

٢٩- ومن المقرر في الولايات المتحدة ، أن المعاهدة لا يمكن ان تنشئ جريمة
جنائية ، دون تشريع تنفيذي ، والمعاهدة التي تحاول ذلك يجب أن
توصف بأنها غير ذاتية التنفيذ ، وهذا في رأي نهج وجهه ، ذلك أن نشر
المعاهدة قد لا يتم بطريقة تمكن الكافة من الاطلاع عليها كما هو الشأن
في النصوص الجنائية ، كما أن الإرادة المعبر عنها في التشريعات الجنائية
والتشريعات المحلية الأخرى بصفة عامة ، هي إرادة المشرع الوطني بطريقة
خالصة ، أما الإرادة المعبر عنها في المعاهدة الدولية فهي توافق أراء ، أو

^{٤٤} Manley O.Hudson ,charter provisions On Human Rights in American
law .AM.J.I.L.VOL.44 No.3 July 1950 PP.543-546 ;Quincy Wright
,National courts and human rights, The Fujji case ,AM J.I.L. .VOL
45.No.1January 1951 .PP.62-82.

محصلة لمجموع إرادات الدول الاطراف ، فى مسائل بطبيعتها تختلف من مجتمع الى آخر .

وكذلك لا يجوز للمعاهدة أن تتعدى على سلطة الكونجرس فى إعلان الحرب ، أو سلطة مجلس الممثلين House of Representatives فى اتخاذ الإجراءات الانتقامية ، فهذه الأمور تعبر عن سيادة الدولة فى أقصى درجاتها ، وليس من وظيفة المحاكم أن تصدر قانونا صحيحا أو جنائيا للدولة ، ولهذا الغرض لا توجد معاهدة ذاتية التنفيذ .

٣٠- وفى قضية فرولوف^{٤٩} *frolova v. ussr* ركزت المحكمة على معيار يتكون من العناصر الآتية لتحديد ما إذا كانت هناك نية لجعل المعاهدة ذاتية التنفيذ : ١- لغة وأغراض الاتفاق ككل . ٢- الظروف المحيطة بتنفيذه . ٣- طبيعة الإلتزامات التى يفرضها الاتفاق . ٤- توفر وجدوى آلية التنفيذ البديلة . ٥- آثار السماح للفرد بالحق الخاص فى التصرف (الدعوى) : ٦- مقدرة القضاء على حل النزاع .

ولاشك عندى أن هذه العوامل لا تقف عند النية فى جعل الاتفاقية ذاتية التنفيذ ولكنها تتعلق بأمور خارجية ، لاتتعلق فقط بنص الاتفاقية كما يتضح من العنصر الأول فى هذا المعيار ، ولكن تتعلق أيضا بـ :

١- الظروف المحيطة بتنفيذه وهذه مسألة يختلف فيها التقدير من حالة إلى أخرى ومن محكمة إلى أخرى ، ويؤدى إعمال هذا العنصر إلى أن يكون النص التعاهدى ذاتى التنفيذ فى وقت معين وغير ذاتى التنفيذ فى وقت آخر .

^{٤٩} *frolova v. union of soviet socialist republics*, 761f.2d370,373-76(7th

cir.1985) ، كارلوس مانويل فازكويث ، المرجع السابق ، ص ٧١١ .

٢- أما طبيعة الالتزامات التي يفرضها الاتفاق ، فالملاحظ أن الحد الفاصل بين المعاهدات التي تفرض التزامات محددة والمعاهدات التي تقرر مجرد آمال أو تطلعات ، هذا الحد الفاصل ليس واضحاً بما فيه الكفاية في كل الأحوال ، وبصفة عامة فإن المحاكم في الولايات المتحدة ترفض تطبيق الاتفاقية عندما لا تتجاوز حث الأطراف على استخدام جهودها الحسنة use best efforts أو ترقية جهودها promote في موضوع معين ، مقرر أن تلك اللغة لا تعنى إلزاماً قانونياً ، ولكن مجرد التزام أدبي أو أمل .^{٤٦} كما تحاول المحاكم في هذا الشأن التفرقة بين عمل المحاكم وعمل السلطات السياسية ، بالتفرقة بين المعاهدات التي تتوجه الى الأجهزة القانونية وتلك التي تتوجه الى الأجهزة السياسية ، وهي مهمة مفتعلة ، وتفتح الباب أمام المحكمة للتوسع في تقرير أن المعاهدة غير ذاتية التنفيذ ، وتثير الشك حول مدى التزام الدولة بالمعاهدات وبصفة خاصة في دولة مثل الولايات المتحدة التي يقرر دستورها أن المعاهدات هي القانون الأعلى للبلاد .

٣- أما عن توفر وجدوى آلية التنفيذ البديلة ، فإنه عنصر هام ، وتنفق الدول على ضرورة استنفاد طرق الطعن المتاحة قبل الاستناد الى المعاهدة الدولية ، ولكن رفض تنفيذ المعاهدة هنا لن يكون بسبب انها غير ذاتية التنفيذ ، ولكن بسبب عدم استنفاد طرق الطعن المتاحة أمام الشاكي^{٤٧}

^{٤٦} توماس ميخيل ماكنتويل ، المرجع السابق صص ١٤٢٢-١٤٢٣ .

^{٤٧} نجد القاعدة السابقة اساسها في مبدأ السيادة ، حيث يعد الاستناد الى معاهدة دولية اعتداء وتجاوزاً إذا كانت لدى الدولة المسؤولة الوسائل الكافية والفعالة لإصلاح الضرر ، وهي قاعدة قديمة من قبل عصر التنظيم الدولي بل وقبل ان تظهر الدولة بمعناها الحديث ، وقد سارت احكام التحكيم والقضاء الدوليين على الأخذ بها باعتبارها قاعدة عرفية .

٤- أما عن آثار السماح للفرد بالدعوى ، فهي مسألة يقررها المشرع عندما يجعل المعاهدة قانونا ، وليس من المناسب للقضاء فى رأى أن يفحصها كلما ثارت أمامه منازعة تتعلق بالمعاهدة ، فهذه من أمور السياسة العامة التى يلزم أن تتقرر بصفة حاسمة

٥- أما عن مقدرة القضاء على الفصل فى النزاع ، أو ما يعبر عنه بالقابلية للفصل القضائى "justiciability" وهى مسألة يختص القضاء بتقريرها ، ولكن لا يصح فى رأى أن تكون معيارا لبيان نية المشرع فى عدم تطبيق المعاهدة مباشرة .

٣١- ويقرر كارلوس مانويل فازكويز^{٤٨} أن هناك أربعة أنواع مختلفة من الأسباب ربما تجعل المعاهدة غير قابلة للتنفيذ القضائى ، أولا ، أن الأطراف (وربما الطرف الأمريكى منفردا) يجعلها كذلك ، وهذه بصفة أولية مسألة قصد .

ثانيا ، أن الإلزامات التى تفرضها من النوع الذى - وفقا لنظامنا فى فصل السلطات - لا يمكن أن تطبق مباشرة بمعرفة المحاكم وهذا الفرع من المبدأ يتطلب الفصل فى تحديد السلطة المنفذة للمعاهدة من بين المحاكم والمشرع .

وثالثا ، أن المعاهدة ربما تكون غير قابلة للتنفيذ قضائيا ، لأن واضعى المعاهدة يفتقدون السلطة الدستورية ليحققوا بالمعاهدة ما يهدفون الى

د . عبد الغنى محمود ، المطالبة الدولية لإصلاح الضرر فى القانون الدولى العام والشرعية الإسلامية .

، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ص ص ١٣٤-١٣٦

^{٤٨} مرجع سابق ، ص ص ٧٢٢-٧٢٣

تحقيقه . وهذا الفرع من المبدأ يتطلب الفصل في تحديد السلطة التشريعية من بين واضعي المعاهدة وواضعي القانون .

رابعا وأخيرا فإن المعاهدة ربما تكون غير قابلة للتنفيذ القضائي ، لأن نصوصها لا تقيم حقا خاصا في التصرف (الدعوى الخاصة) ، وليست هناك أسس قانونية أخرى للتعويض المدعى به من الطرف المستند الى المعاهدة

وعلى خلاف الحالات الثلاث الأولى ، فإن المعاهدات غير القابلة للتنفيذ وفقا للمفهوم الرابع سوف تكون غير قابلة للتنفيذ في بعض الحالات فقط ويضيف كارلوس مانويل فاز كروز ، أن هذه المسائل مختلفة بما فيه الكفاية ، وتحتاج الى تحليل مختلف ، وإذا أردنا أن تعود السلامة الى هذه المنطقة من القانون فيجب على المحاكم أن تعرف أن مصطلحات ذاتي التنفيذ self-executing وغير ذاتي التنفيذ non-self-executing ليست لها معاني موحدة بالنسبة للمعاهدات ، ويجب على المحاكم في فحص الحجج المتعلقة بعدم ذاتية التنفيذ ، أن تدرس بعناية السبب المحدد الذي من أجله يدعى أن معاهدات معينة غير قابلة للفصل القضائي ، وفي تقرير هذه المسألة يجب أن تعتمد فقط على السوابق التي تتضمن تلك المسألة ، وأخيرا والأكثر أهمية ، يجب أن تقرر المحاكم في المسألة بإدراك كامل للدور المحوري الذي حدده لها الدستور في أعمال المعاهدات .

وفي رأيي ، أن هذه المعايير المختلفة ليست إلا تحليلا لممارسة قضائية تحاول أن تقف على النتيجة التي وضعها المشرع ، بجعله المعاهدات هي القانون الأعلى للبلاد (في الولايات المتحدة) وهو ما يؤكد ما سبق أن

قلناه حول إقتراب الممارسة في كل من دول ثنائية القانون ودول وحدة القانون ، في جعل عدد محدود من المعاهدات هو القابل للتطبيق مباشرة ، وهو ما لا يمس استقلال أو سيادة الدولة أو يؤثر على الأعراف السائدة فيها أو تنظيمها الدستوري ، أو بعبارة أخرى ، تلك التي لا تؤثر على أمنها القومي وهو جماع مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٣٢-وهناك ممارسة مستقرة في الولايات المتحدة بشأن المعاهدات المتعلقة ببراءات الاختراع ، تجعل منها معاهدات غير ذاتية التنفيذ ، وهذه الممارسة لا تملئها الاعتبارات الدستورية بقدر ما يملئها تفضيل الكونغرس تحويل تلك المعاهدة الى قانون محلي بتشريع تنفيذي ، يتوافق في صيغته وشكله مع قانون براءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية .^{٤٩}

كما أن هناك ممارسة مستقرة أيضا ، حول اعتبار معاهدات الصداقة والتجارة والملاحه ، ذاتية التنفيذ في الولايات المتحدة ، كذلك المعاهدات التي تقرر وضع الدولة الأولى بالرعاية ، وتسليم المجرمين والعلاقات التجارية وغيرها ، مما دعى البعض الى القول بأن هناك افتراضا بأن المعاهدات في الولايات المتحدة ذاتية التنفيذ ، ولكن هذا الافتراض قد يكون صحيحا فقط بالنسبة للمعاهدات الثنائية .^{٥٠}

ويظهر أن هناك افتراضا عكسيا في السنوات القليلة الماضية ، باعتبار المعاهدات متعددة الأطراف غير ذاتية التنفيذ ، وقد يرجع ذلك الى الاستناد بكثرة الى هذه المعاهدات للطعن في السياسات التنفيذية أو

^{٤٩} توماس بورجتال ، المرجع السابق ، ص ٣٨١ .

^{٥٠} Rainbow Navigation , Inc.V. Department of the Navy

(686F.Supp.354(DDC 1988),مشار اليه لدى ، بورجتال ، المرجع السابق ، ص ٣٨٢ .

التشريعية لحكومة الولايات المتحدة ، لذا تلجأ المحاكم الى وصف هذه المعاهدات بأنها غير ذاتية التنفيذ بدلا من القول أنها تثير مسائل سياسية

٣٣- ويتقد توماس ميشيل ماكدونيل ،^{١٠} مسلك المحاكم الأمريكية في التوسع في تقرير أن المعاهدات غير ذاتية التنفيذ ، ويقترح ألا تقرر المحاكم ذلك إلا عندما تنتهك المعاهدة مبادئ الفصل بين السلطات ، أو تجعل نفسها أو بعض بنودها صراحة غير ذاتية التنفيذ ، والمعيار المقترح لتحديد ما إذا كانت بنود المعاهدة ذاتية التنفيذ يقرم على إقراض المشرعين -في نص العلوية- أن المعاهدات ذاتية التنفيذ ، ولدحض هذا الإفتراض ، يجب أن تحصل المحكمة على إجابات مؤكدة للسؤالين ١ و ٢ أو إجابة نافية للسؤال رقم ٣ . فيما يلي:

السؤال الأول : هل سيكون تنفيذ نص المعاهدة إعتداء على سلطة فرع آخر من الحكومة ؟ وعلى سبيل المثال (أ) هل يكون ذلك تجاوزا لإحدى السلطات الخالصة؟

(ب) هل سيكون تنفيذ المعاهدة فرضا لمسألة سياسية ؟

(ج) هل كلمات المعاهدة غامضة الى درجة أن المحكمة لو فسرتها تخاطر بالتدخل في السلطة الخالصة للرئيس والكونجرس في صنع المعاهدات ؟

السؤال الثاني : هل تخطر المعاهدة إعمالها في المحاكم المحلية في الولايات المتحدة ؟

وعلى سبيل المثال : (أ) هل أدخل الاطراف نصا واسعا غير مشروط عن الإستخدام المحلي يتطلب تشريعا

^{١٠} مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦١-١٤٦٢ .

(ب) هل تحفظ مجلس النواب على المعاهدة

بوضوح مما يجعل المعاهدة أو بعض نصوصها غير ذاتية التنفيذ .

(ج) هل تحوى المعاهدة نصا من النوع الأساسى

cradenas-type يحولها صراحة كلها أو بعض نصوصها الى غير ذاتية التنفيذ ؟

السؤال الثالث : هل المدعى عليه له مصلحة have standing تحميها المعاهدة ؟

وفى رأى ، أن هذا المعيار يحد كثيرا من اتجاه المحاكم الأمريكية الى التوسع فى تقرير أن المعاهدات غير ذاتية التنفيذ ، على النحر الذى أوضحناه من قبل ، إلا أنه تبقى مسألة واحدة ، فى هذا المعيار هى التى يمكن أن يساء استخدامها تلك المتعلقة بالفرقة بين المسائل السياسية وغيرها ، وأرى أن المعيار دون هذا البند فيه الكفاية لتحديد ذاتية التنفيذ من عدمه ، وإن كانت المسألة أولا وأخيرا تتعلق بالرغبة فى تغليب المفاهيم الأمريكية الخالصة عند تنفيذ المعاهدات الدولية متعددة الأطراف ، كما سبق أن أوضحنا فى البند السابق .

٣٤- المعاهدات ذاتية التنفيذ فى الدول الأخرى

لا تقتصر الفرقة بين المعاهدات ذاتية التنفيذ وغير ذاتية التنفيذ على الولايات المتحدة الأمريكية ، ومحاكم معظم دول وحدة القانون تقيم هذه الفرقة ، وقد يرجع ذلك الى أن نصوص بعض المعاهدات غامضة جدا ، يصعب العثور فيها على معايير قانونية قابلة للتطبيق القضائي ، حيث تقتصر على خطوط عامة إرشادية . ونظرا لأن المعاهدات فى هذه الدول

تعد قانوننا دون حاجة الى إصدار تشريع ، فإن المحاكم تلجأ الى هذه التفرقة حتى تتجنب الصعوبة الناجمة عن تطبيقها مباشرة .

كما قد يرجع ذلك الى أن دساتير بعض الدول - مثل الدستور الهولندي ، تضع حدودا صريحة لعلوية المعاهدات على القانون الداخلي ، ويقصرها على المعاهدات التي تنشئ حقوقا والتزامات على الأفراد ، أو تكون هذه العلوية ناتجة عن اجتهاد القضاء ، مثل بلجيكا^{٢٠} . وفي هذه الدول يتوقف حل التنازع بين المعاهدة والتشريع المحلي على تكييف المعاهدة بأنها ذاتية التنفيذ أو غير ذاتية التنفيذ ، وقد يدخل في التكييف عناصر أخرى غير تلك الخاصة بلغة المعاهدة ، مما يجعلنا قرييين من الممارسة الأمريكية السابق الإشارة إليها .

٣٥- في بعض الدول التي تتبع مبدأ وحدة القانون ، في غرب أوروبا وأمريكا اللاتينية ، يتم تكييف المعاهدة بأنها ذاتية التنفيذ أو غير ذاتية التنفيذ بإثارة السؤالين الاتيين أو أحدهما : هل المعاهدة بالنظر الى نصوصها والغرض منها وسياقها - قابلة للتطبيق مباشرة ؟

وهل قصد الأطراف المتعاقدون منح الأفراد حقوقا والتزامات مباشرة ؟

وفي معرفة نية الأطراف ، قد تبحث المحكمة عن نية طرف واحد فقط هو حكومتها ، كما في الولايات المتحدة ، وفي دول أخرى خاصة دول المجتمعات الأوروبية ، ودول أمريكا اللاتينية الاطراف في الاتفاقية الخاصة بحقوق الإنسان ، يكون البحث عن نية الأطراف المتعاقدة ، وتكون

^{٢٠} توماس هورجنتال ، المرجع السابق ، ص ٣٨٣ .

المحاكم أكثر ميلا الى تكييف قوانين الجماعة على أنها قابلة للتطبيق مباشرة ، بل والمعاهدات بصفة عامة .^{٥٣}

وقد انعكس أثر هذا التوجه على قرار المحكمة العليا فى بلجيكا سنة ١٩٨٣ ، حيث قررت أن قابلية المعاهدة للتطبيق المباشر ، تعتمد على أن الالتزام الذى تتحمله الدولة تم التعبير عنه بطريقة كاملة ومحددة ، وأن الاطراف المتعاقدة قصدت أن تضى المعاهدة على الأفراد حقوقا والتزامات شخصية ، وقد اقتفت المحكمة هنا أثر محكمة الجماعة الأوروبية ، بل إن الدول الأوروبية أطراف الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لم تعد تبحث هذه المسألة وأعطت أثرا قانونيا داخليا لمعظم نصوصها .

٣٦- ومن ناحية أخرى قررت بعض المحاكم الأوروبية ، ولأسباب عديدة ، أن اتفاقات دولية مختلفة ، غير ذاتية التنفيذ ، فتقرر المحاكم الألمانية ، أن هناك نصوصا فى الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الجات) غير ذاتية التنفيذ . وذلك لأن الجات أقامت قواعد عامة تتطلب تشريعا تنفيذيا ، ولا يمكن قبل ذلك أن تطبق مباشرة .

٣٧- كما قررت محكمة فيدرالية سويسرية ، أن اتفاق التجارة الحرة بين سويسرا والجماعة الاوربية (FTA) غير ذاتى التنفيذ فى قضية المنافسة غير المشروعة ، وأوضحت المحكمة أن نصوص المعاهدة تصورية خالصة ، وتضع الخطوط العريضة فقط ، وتترك للدول المتعاقدة سلطة واسعة فى الاختيار والتقدير ، ولذا فهى غير ذاتية التنفيذ .^{٥٤} وأوضحت المحكمة

^{٥٣} توماس بورجتال ، المرجع السابق ، ص ٣٨٤-٣٨٥ .

^{٥٤} توماس بورجتال ، المرجع السابق ، ص ٣٨٦ ، حيث يشير الى حكم المحكمة الفيدرالية

السويسرية الصادر فى ٢٥ يناير ١٩٧٩ فى قضية بوشارد

الفارق بين معاهدة الجماعة الأوروبية واتفاق التجارة الحرة (FTA) مقررة ان أصول هذا الاتفاق تظهر أنه ذا صفة تجارية بحتة ، وأن هدفه الوحيد إقامة منطقة تجارة حرة ، ولا يهدف -مثل اتفاق الجماعة الأوروبية -الى إقامة سوق داخلية واحدة تنظم المنافسة فيها قواعد عبر وطنية ، إضافة الى أن اتفاق التجارة الحرة (FTA) يهدف الى تنظيم التجارة الحرة فسي المنتجات الصناعية فقط ، وأنه خلال عملية الصياغة ، استبعدت صراحة أى التزامات متبادلة بتنسيق التنظيمات ، بل أيضا تم الحفاظ على الأنظمة القانونية القائمة وإجراءاتها التشريعية المكتفية ذاتيا ، كما أن الإتفاق لم يتضمن إنشاء جهاز مثل محكمة العدل الأوروبية قادر على إعلان أن نصوصا معينة تطبق مباشرة وبطريقة ملزمة للأطراف المتعاقدة ، وكل ما جاء به هو لجنة فرعية مشرّكة مكلفة برقابة التنفيذ السليم للإتفاق ، ولكن لها فقط سلطة اصدار توصيات ٠٠ وأن الاتفاق لا يلزم سويسرا أن تكيف سياساتها الاقتصادية وتشريعاتها مع تلك الخاصة بالجماعة الأوروبية ، وحتى إذا قامت سويسرا بوضع حلول مشابهة مع جيرانها للمشاكل التى تنور فى حالات محددة ، فإن ذلك لا يلغى أن القاضى السويسرى هو المختص بتطبيق وتفسير الإتفاق بطريقة مستقلة وبما يتفق وغرضه وطبيعته كسياسة تجارية**

وهذا التفسير للإتفاق التجارى يسمح للمحاكم السويسرية أن تطبق مرسوم العلاقات التجارية السويسرية ، بدلا من اتفاق التجارة الحرة (FTA) الذى إن لم يكن قد تقرر أنه غير ذاتى التنفيذ ، كان هو القاعدة القابلة للتطبيق .

٣٨- وفى قضية أخرى فى سويسرا ، تتعلق باتفاقية منظمة العمل الدولية وكذلك تقنين الضمان الاجتماعى الأوروبى ، وجدت المحكمة أن الإتفاقيين غير ذاتي التنفيذ ، على أساس أن سلطة الضمان الاجتماعى السويسرى ، فى تقريرها المتعلق بالتصديق على الإتفاقيين ، إعتبرتهما غير ذاتى التنفيذ ، رغم ما يظهر أنها تعتبر النصوص بذاتها قادرة على أن تطبق هكذا ، فقد استخلصت أن المشرع بإعطائه التقرير المشار اليه قد انترض ألا تأخذ هذه الإتفاقيات اسبقية على التشريعات السويسرية الموجودة من قبل^{٥٦}

ومن الجدير بالذكر أن المحكمة البلجيكية العليا رفضت هذا النوع من الحجج ، فيما يتعلق بوصف العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية بأنه غير ذاتي التنفيذ^{٥٧}

Caisse de compensation du canton du jura v. Courtet, Swiss Federal Court, Judgment of 23 october 1985, 42 Ann.suisse de droit int 55(1986).

Jean J.A..Salmon " La pratique du pouvoir exécutif.Et Le Controle Des "Chambres Legislatives En Matière De droit international (1980-82)", *Rev.belge de dr .Int.*VOL.18 (1984-85) PP.342-595. .

٣٩- وفى بداية الستينات قررت المحاكم النمساوية ، أن نصوصا مختلفة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان ، غير ذاتية التنفيذ ^{٥٨}، وقد طبقت المحكمة ذلك على المادة ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان ، والتي تتضمن حق المحاكمة العادلة ، والمادة ٥ التى تتناول حرية الأشخاص وأمنهم ، وفى القضية الأولى اوضحت المحكمة النمساوية أن مفهوم "محاكمة عادلة فى مدة معقولة من الوقت" كان غامضا جدا . . . وأن المحكمة الدستورية مقتنعة ، أن عدم تحديد المفاهيم القليلة الواردة فى المادة السادسة ، بالمقارنة مع كامل النظام القانونى للإجراءات المدنية والجنائية ، يودى الى القول بأن المادة المذكورة تحتوى على مبادئ تشكل برنامجا على المشرع أن يحرمه ، ولكنه ليس جزءا من القانون قابل للتطبيق مباشرة .

كما وجدت المحكمة أن المادة ٥ تفتقد التحديد اللازم لتطبيقها مباشرة ، فى حين أن دولا أخرى مثل ألمانيا وسويسرا، لها نظم مشابهة ، لم تجد صعوبة من أى نوع فى تقرير ان المادتين ٥ و٦ ذاتية التنفيذ .

٤٠- وفى فرنسا : قرر مجلس الدولة الفرنسى سنة ١٩٨٤ م ، أن المادة ٤/٤ من الميثاق الاجتماعى الأوروبى ، غير ذاتية التنفيذ ، دون أى تحليل لنص المادة ^{٥٩}.

وتنص هذه المادة على ما يلى :

" With a view to ensuring the effective exercise of the right to a fair remuneration , the contracting parties undertake :

^{٥٨} توماس بورجتال ، المرجع السابق ، ص ٣٨٨ .

^{٥٩} *Ministre délégué chargé du budget v. Valton Et Autre , Conseil d'Etat, judgment, 20 april 1984 , Ann. français de droit international VOL.31 (1985) PP.927-928.*

.....

4. to recognise the right of all workers to a reasonable period of notice for termination of employment

وإذا نظرنا الى هذا النص لم نجد غير ذاتي التنفيذ من حيث صياغته ، ذلك أنه يقرر حقا محددًا لكل العمال ، في وجود فترة إخطار ، قبل إنهاء العلاقة الوظيفية ولمدة معقولة ، وهي عبارة كثيرا ما ترد في فسي القوانين المحلية ، ولا يكون هناك نزاع حول قابليتها للتطبيق .

وقد وصلت نفس المحكمة الى نتيجة مماثلة ، فيما يتعلق بمعاهدة تسليم المجرمين بين فرنسا وكولمبيا ، وقد استند اليها مواطن كولمبي طلبت الولايات المتحدة تسليمه ، وأعترض على ذلك على أساس عدم قيام فرنسا بالتشاور مع كولمبيا - كما هو مطلوب في الاتفاقية . ورفضت المحكمة هذه الحجة لأن الحقوق والالتزامات الواردة في اتفاقية التسليم ممنوحة للأطراف المتعاقدة ولا تنشئ للأفراد حقوقا قابلة للتطبيق مباشرة^{١٠} .

وهو حكم منتقد في رأينا لأن الفرد المطلوب تسليمه يمكن أن يستند الى اتفاقية التسليم في حالات أخرى ، كما لو كانت الجريمة التي يجري التسليم بشأنها قد استبعدت صراحة في الاتفاقية كأساس للتسليم ، ولا يصح القول أنه يمكن أن تكون المعاهدة ذاتها ذاتية التنفيذ في حالة وغير ذاتية التنفيذ في حالة أخرى .

^{١٠} *Garcia Henriquez case, French Conseil d'Etat, Judgment, 8 march 1985, Ann. Français de droit int VOL. 32, (1986) P. 926.*

٤١- وبصفة عامة يستطيع المرء أن يقرر وجود افتراض فيما بين الدول التي تطبق مبدأ وحدة القانون في غرب أوروبا ، وبصفة خاصة الأعضاء في الجماعة الأوروبية ، لصالح إصباغ صفة " ذاتية التنفيذ " على المعاهدات ، وتعد سويسرا التي ليست عضوا في هذه الجماعة ، ولكنها عضو في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان - إستثناء على هذه القاعدة ، رغم أن المحاكم السويسرية لم تواجه بصفة عامة أى صعوبات من أى نوع في تقرير أن معظم نصوص هذه الاتفاقية ذاتية التنفيذ .

٤٢- وفي اليابان ، تنجح المحاكم اليابانية الى تقرير أن معاهدات حقوق الإنسان غير ذاتية التنفيذ^{٦١}

٤٣- وفي كوستاريكا غورت المحكمة العليا سياستها ، بعدما أقيمت فيها غرفة دستورية خاصة ، وقررت معاملة الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان ، على أنها ذاتية التنفيذ^{٦٢}

٤٤- وفي الأرجنتين ، وكما رأينا من قبل (بند ٢٠) ، تعكس التطورات الحديثة الممارسة الأوروبية المتأثرة بفقہ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ،

^{٦١} Y. Iwasawa, "The Impact of international Human Rights Law on Japan : The Third Reformation for Women", 34 Japanese Annual Int'l Law 21(1991)

• مشار إليه لدى ، بورجتال ، المرجع السابق ص. ٣٩٠ .

^{٦٢} بورجتال ، المرجع السابق ، نفس الموضوع .

ومحكمة عدل الجماعة الأوروبية ، وتبنى معايير أكثر تحمرا ، لإضفاء صفة ذاتية التنفيذ على الاتفاقيات الدولية .

وكذلك ، أدى التعديل الذى أجرى على الدستور فى شيلى سنة ١٩٨٩م ، أن ألزمت المادة ٥ الجديدة كل أجهزة الدولة ، باحترام وترقية ضمانات حقوق الإنسان المكفولة فى الدستور والمعاهدات التى تكون شيلى طرفا فيها ، وهوبلا شك ينقض ما كانت تسمو عليه شيلى من قبل بشأن جعل المعاهدات غير ذاتية التنفيذ ،

المبحث الثاني

المرتبة القانونية للمعاهدات

فى الأنظمة القانونية الداخلية

(المرتبة القانونية للمعاهدات فى دول وحدة القانون-المرتبة القانونية

للمعاهدات فى دول ثنائية القانون -تقويم)

٤٥- تثار مسألة مرتبة المعاهدات أو تسلسلها عندما تكون المعاهدة واجبة التطبيق بطريقة مباشرة، ذلك أنه إذا تدخل المشرع بإجراء لتحويل المعاهدة الى قانون فإنه غالبا ما يحدد مرتبتها القانونية ، وتؤثر هذه المسألة بصفة عامة إذا كانت المعاهدة متعارضة مع الدستور او القوانين الأخرى سواء السابقة أو اللاحقة لها .

وتختلف الممارسات الدولية فى هذا الشأن اختلافا كبيرا ، وإن كان هناك شبه إجماع دولى على علوية الدساتير على المعاهدات^{٦٣}

وكما عرفنا من قبل فإن اكتساب المعاهدة وضع القانون الداخلى ، لا يعنى دائما انها ذاتية التنفيذ ، وتؤثر المرتبة القانونية للمعاهدة على الطريقة التى تنفذ بها فى المحاكم ، ولمعرفة هذه المرتبة يلزمنا ان ننظر الى دول وحدة القانون ودول ثنائية القانون .

المطلب الأول

المرتبة القانونية للمعاهدات فى دول وحدة القانون

٤٦ - المساواة بين المعاهدات والتشريعات :

^{٦٣} راجع جون جاكسون ، مرجع سابق ، ص ٣١٨ .

يُعدّ للمعاهدات في كثير من دول وحدة القانون ، مرتبة متساوية مع التشريع ، وهي ترجح التشريع السابق عليها ، إلا أنه قد يحمل عليها ، إذا كان لاحقاً لها .

وتعطي عدة دساتير عربية للمعاهدات نفس مرتبة القانون ، ويرد هذا النص صراحة في دستور البحرين والجزائر والسودان وقطر والكويت ومصر ، ويعني هذا أن المعاهدة تنسخ أحكام التشريع السابق لها ، ولكنها لا تمنع المشرع من إصدار تشريع لاحق يخالف أحكامها ، إلا أن الدولة تتحمل المسؤولية الدولية تجاه الدول الأخرى وفق أحكام القانون الدولي^{٦٤} .

وفي المملكة العربية السعودية ، يستفاد مساواة المعاهدة بالقانون (النظام) ، من نظام مجلس الشورى الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٩١/أ في ٢٧/٨/١٤١٢ هـ الذي ينص في المادة ١٨ على ما يلي : "تصدر الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإمтиازات وتعديل بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الشورى "

وهذا ما نجده في المكسيك وأورجواي وألمانيا وإيطاليا ، ودول أخرى عديدة ، حيث تعتبر كل دول أمريكا اللاتينية دول وحدة قانون ، بمعنى أنه وبصفة أساسية - إذا تم التصديق على المعاهدة والموافقة التشريعية عليها ، فإنها تكتسب مرتبة قانونية مساوية أو أعلى من التشريع

^{٦٤} د. الصادق شعبان ، المعاهدات في القانون الداخلي للدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٦٤

٤٧- وفى المكسيك ، تنص المادة ١٣٣ من الدستور ، على أن الدستور والقوانين الفيدرالية الصادرة وفقا له ، والمعاهدات المتوافقة مع الدستور ، هى القانون الأعلى فى البلاد^{٦٥}

٤٨- أما أوجواى ، وإن لم يكن لديها نص دستورى يعالج الوضع القانونى للمعاهدات ، فإن الممارسة الدستورية تظهر أن المعاهدات والقوانين التشريعية لهما نفس المرتبة القانونية كما فى المكسيك ، حيث يطبق مبدأ أن اللاحق ينسخ السابق *Lex Posterior Derogat Priori* على التنازع بين المعاهدات والقوانين التشريعية ، بينما يأخذ الدستور أولوية عليهما

٤٩- وتمنح المعاهدات وضعاً تشريعياً مشابهاً لذلك فى بعض دول أوروبا الشرقية ، وفى ألمانيا الفيدرالية تنص المادة ٢٥ من الدستور ، على أن القواعد العامة للقانون الدولى لها مرتبة قانونية أعلى من القوانين الفيدرالية ، وفى حين يقرر بعض الفقهاء ، أن القواعد العامة للقانون الدولى تشمل المعاهدات إلا أن المحاكم الألمانية لا تسلم بذلك ، ولا خلاف اليوم فى ألمانيا على أن المعاهدات ذات مرتبة قانونية مساوية للتشريعات الفيدرالية ، وأن اللاحق ينسخ السابق ، ومع ذلك تبذل المحاكم الألمانية جهدها للتوفيق بين التشريع والمعاهدة ، بافتراض ان المشرع لم يقصد انتهاك الإلتزامات التعاهدية ، ما لم يعبر صراحة عن هذه النية ، وما لم يمكن التوفيق وحل التنازع بين المعاهدة والتشريع .

^{٦٥} توماس بورجتال المرجع السابق ، ص ٣٤٢ .

وهو ما تسير عليه المحاكم فى الدول التى يكون فيها للمعاهدات والقوانين نفس المرتبة القانونية، حيث يجب على المشرع أن يوضح موقفه من مخالفة المعاهدات .

٥٠- وفى إيطاليا : تشبه المادة ١٠ من الدستور الإيطالى المادة ٢٥ من الدستور الألماني ، حيث يشترط أن يتوافق النظام القانونى الإيطالى مع المبادئ المعترف بها عامة فى القانون الدولى ، وقد فسر هذا النص على أنه يشير فقط الى قواعد العرف الدولى ، التى تعتبر ذات أولوية على القانون التشريعى الإيطالى^{٦٦}

وطبقا للمادة ٨٠ من الدستور الإيطالى تكتسب المعاهدة وضع القانون الداخلى المساوى للتشريع ، عندما يصدر البرلمان قانونا يعتمد التصديق عليها ، ويأمر رسميا بتنفيذها عمليا، وهذا الأمر بالتنفيذ يختلف عن التشريع التنفيذى ، فهو يمنح المعاهدة الوضع الرسمى للقانون المحلى ، ولكنه لا يكتفى لإعمالها فى المحاكم ، إذا كانت بسبب صيغتها أو مضمونها تتطلب تشريعا إضافيا، حتى تنشئ حقوقا قابلة للتنفيذ مباشرة فى المحاكم الإيطالية

٥١- وفى الولايات المتحدة ، وعلى عكس ألمانيا وإيطاليا ، نجد أن المعاهدة التى تم التصديق عليها ، تكتسب وضع قانونيا داخليا أعلى من

^{٦٦} "A. Cassese' Modern Constitutions and International Law " RDC VOL.192 (1985-III) PP.331-475In,398-401 .

Antonio.La pergola and Patrick Del. Duca "Community Law ,International Law and the Italian Constitution" AMJILVOL.79 (1985) PP.598-621

العرف الدولى ، الذى يتمتع بحرية قانونية مقارنة بالقانون العام الفيدرالى

^{٦٧} federal common law

وقد أشرنا فيما سبق الى نص المادة السادسة من دستور الولايات المتحدة ،
التي تجعل المعاهدات هي القانون الأعلى للبلاد ، إلا أنه من المقرر فى
الولايات المتحدة أن التشريع الفيدرالى اللاحق ينسخ المعاهدة السابقة التي
يتعارض معها ، ومع ذلك وكقاعدة عامة تحاول المحاكم التوفيق بين
التشريع اللاحق والمعاهدة السابقة مادام ذلك ممكناً ، وحتى لا تنتهك
الولايات المتحدة التزاماتها الدولية .^{٦٨}

علوية المعاهدات :

٥٢- تبنت عدد من الدساتير الجديدة أو التعديلات التي أحرزت
على بعض الدساتير القديمة ، سياسة علوية المعاهدات على التشريع ، كما
أقام القضاء هذه العلوية فى بعض الدول الأخرى ، بل إن بعض الدول
منحت المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان وضع الدستور نفسه ، إن لم
يكن مرتبة أعلى من الدستور .

ففى دستور دولة الإمارات العربية المتحدة نجد المادة ١٤٧ تنص على أنه :
" لا يخل تطبيق هذا الدستور بما ارتبطت به الإمارات الأعضاء فى الاتحاد
مع الدول والهيئات الدولية من معاهدات أو اتفاقيات ، ما لم يجر تعديلها أو

^{٦٧} L. Henkin .International Law as a Law in the United States .82
Mich. L . Rev.1149(1982)

^{٦٨} مشار اليه لدى توماس بورجتال ، المرجع السابق ، ص ٣٤٤ .

^{٦٩} جون جاكسون ، المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

إلغاؤها بالإتفاق بين الأطراف المعنية . " فهذا النص يجعل للمعاهدات
علوية تفوق الدستور فى الدولة الاتحادية حتى ولو كانت تلك المعاهدات
قد عقدت مع الإمارات الأعضاء وليس مع الدولة الاتحادية .
وكذلك نجد الدستور الكويتى ينص فى المادة ١٧٧ على أنه : لا يخل
تطبيق هذا الدستور بما ارتبطت به الكويت مع الدول والهيئات الدولية من
معاهدات واتفاقات .

٥٣- وفى فرنسا : نجد المادة ٥٥ من الدستور الصادر عام ١٩٥٨ م ،
تقرر أن المعاهدات أو الاتفاقات التى يتم التصديق عليها أو اعتمادها
بطريقة سليمة ، يكون لها بمجرد نشرها قوة أعلى من التشريع ، على أن
يتم ذلك بالنسبة لكل اتفاق أو معاهدة منفصلة ، وعلى أساس المعاملة
بالمثل مع الطرف الآخر^{٦٩} ، وقد فسرت المحاكم الفرنسية هذا النص
لسنوات عديدة ، عى أنه يعنى أن المعاهدة يمكن أن تنسخ التشريع السابق
، عند التنازع بينهما ، ولكن لا يخضع التشريع اللاحق للمعاهدة السابقة
ويقرر هذا التفسير أن المحاكم تطبق مبدأين ، هما فصل السلطات ، وعلوية
الارادة التشريعية ، حيث يحتج على المحاكم أن تقضى بعدم دستورية
القوانين .

^{٦٩} د. محمد ليدى ، الالتزام بالمعاهدات الدولية وترجيحها على القانون الداخلى ، حقوق
الإنسان - المجلد الثالث ، د. محمود شريف بسيونى ، د. محمد السعيد النقاى ، د. عبد العظيم
وزير ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ١٩٨٩ ، ص ١٧٧-١٨٠ .

وقد تغير هذا التفسير جذريا في عام ١٩٧٥ م عندما حكمت محكمة النقض الفرنسية في قضية إدارة الجمارك ضد شركة جاك فابر^{٧٠} ورفض مجلس الدولة لسنوات عديدة تفسير محكمة النقض للمادة ٥٥ من الدستور في قضية فابر ، ولكنه في سنة ١٩٨٩ في قضية نيكولو^{٧١} ، أكد على أن المادة ٥٥ من الدستور تخول المجلس الاعتراف بعلوية المعاهدات على القانون السابق واللاحق ، كما أعادت المحكمة تأكيدها على هذا المبدأ الجديد في حكم لها صدر بعد عام من القضية السابقة ، ويملك مجلس الدولة الآن سلطة تفسير وتطبيق المعاهدات باستقلال تام لم يسبق ان أكد عليه .

٥٤- وقد أخذ الدستور التونسي في المادة ٣٢ الحكم الذي جاء به الدستور الفرنسي في المادة ٥٥ ، إلا أنه لم يحدث من الناحية العملية أن طعن في تشريع تونسي لمخالفته لمعاهدة دولية .^{٧٢} أما في المغرب ، فقد ورد النص في قانون (ظهير) ١٩٥٨/٩/٦ المنظم لقانون الجنسية في فصله الأول على أن المعاهدات الدولية المصادق عليها والموافق على نشرها ترجح على القانون الداخلي ، وكذلك في قانون

^{٧٠} *Administration des Douanes v. Société Jacques Vabre, judgment of 24*

(Le chambre mixte) 16 Common Mkt L, Rep, 336(1975) may 1975

• مشار اليه لدى بورتغال ، المرجع السابق ص ٣٤٧ .

^{٧١} Conseil d'Etat, Decision No. 108243 (Nicolo) 20 Octobre 1989, Rev. Crit De Droit Int, Privé VOL. 79 (1990) PP. 125-143 .

^{٧٢} د. الصادق شعبان ، المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

١٩٥٨/١١/٨ المتعلق بتسليم المجرمين الأجانب الى حكوماتهم ، أن التسليم والقواعد (المسطرة) المتبعة في ذلك تخضع للفصول التالية مالم تكن هناك مقتضيات مخالفة لها ناجمة عن معاهدات ، وكذلك نص في القانون الصادر في ١٩٦٩م ١١/٨ المنظم لمهنة المحاماة ، أنه يشترط في المرشح لمهنة المحاماة أن يكون مغربيا مالم تقض اتفاقيات دولية مصادق عليها بخلاف ذلك . ولم يتوقف الامر على مجرد النص القانوني ، فقد قال القضاء في المغرب كلمته في هذه المسألة ، فقد قضت محكمة الاستئناف في الرباط في عدة قضايا بترجيح المعاهدة على القانون الداخلي حيث قضت في حكمها بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٥ باستبعاد القانون الداخلي لصالح معاهدة دولية سبق ابرامها مع فرنسا بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٥ وقد سايرها المجلس الأعلى في قراره الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١^{٧٣}.

٥٥- وفي بلجيكا ، لا نجد نصا مشابها لنص المادة ٥٥ من الدستور الفرنسي ، وإن كان يقرر أن بعض المعاهدات يجب أن يعتمدها البرلمان قبل اعتبارها قانون محلي (م ٦٨ قسم ٢ من الدستور البلجيكي) وهو لا يشير الى مرتبتها القانونية ، وحتى سنة ١٩٧١ كانت المحاكم البلجيكية تقرر أن المعاهدات بصفة عامة لها مرتبة قانونية مساوية للتشريع ، وأن اللاحق ينسخ السابق المتعارض معه .

وفي سنة ١٩٧١ ألغت بلجيكا هذا الوضع ، عندما قررت المحكمة العليا في قضية سكاي Elski أنه عندما تتنازع قاعدة في تشريع محلي مع قاعدة قانون دولي لها اثر مباشر على النظام القانوني الداخلي ، فيجب ترجيح القاعدة التي أقامتها الاتفاقية ، وتعزى علوية المعاهدة الى طبيعة

^{٧٣} د. محمد ليدي، المرجع السابق ، ص ص ١٧٩-١٨٠ .

القانون الدولي الاتفاقي ، وتتبع هذه القاعدة من باب أولى ، عندما يكون
التنازع بين قاعدة فى القانون المحلى وقاعدة من قانون الجماعة الأوربية

٧٤

٥٦- وفى كوستاريكا ، تنص المادة ٧ من الدستور المعدل فى سنة ١٩٦٨
، على أن المعاهدات التى توافق عليها الجمعية التشريعية لها مرتبة أعلى من
القانون ، إلا أنه لم يكن للمحكمة العليا أن تبحث دستورية القانون
المتأخر الذى يتعارض مع المعاهدة ، وفى سنة ١٩٨٩ أقامت كوستاريكا
غرفة دستورية فى المحكمة العليا ، وأصبح من سلطة المحكمة العليا التأكد من
توافق القانون المحلى مع التزامات الدولة التعاهدية ^{٧٥} . وأتيحت الفرصة
لإعمال ضمانات حقوق الإنسان الواردة فى اتفاقيات دولية ، كما اتيح
حق الطعن فى حالة انتهاك المادة التى تعطى للمعاهدات أولوية على
القانون .

٥٧- وفى سويسرا ، لم يعالج الدستور هذه المسألة ، ولم تتحدد بعد
المرتبة القانونية للمعاهدات ، وإن كان الدستور يخول المحكمة الفيدرالية
الفصل فى الطعون الفردية المتعلقة بانتهاك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ،
وأن المحكمة فنى ممارستها لإختصاصها تطبيق القوانين والمراسيم الملزمة
بصفة عامة ، التى أصدرتها الجمعية وكذلك المعاهدات الدولية التى
وافقت عليها الجمعية .

^{٧٤} راجع ، بورجتال ، المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .

^{٧٥} المرجع السابق ، ص ٣٥٠-٣٤٩ .

كما منح اختصاص مشابه للمحكمة الإدارية الفيدرالية ، وفقا للمادة ١١٤ / ٣ من الدستور ، فالمعاهدات لها قوة القانون الفيدرالى ، وإن كانت مرتبتها القانونية لم تحدد بعد ، والرأى الراجح فى سويسرا تؤيده الممارسة القضائية ، يعطى أولوية للمعاهدات على القانون الفيدرالى السابق أو اللاحق ، إلا إذا قصد المشرع الاتحادى بطريقة واضحة ترجيح التشريع اللاحق على المعاهدة .^{٧٦}

٥٨- وفى هولندا تعدل الدستور عام ١٩٥٣ م حيث نص على أولوية المعاهدات على النصوص القانونية السابقة أو اللاحقة النافذة فى المملكة ، ولا تختص المحاكم بالنظر فى دستورية هذه الاتفاقات ^{٧٧} ، ويقرر البعض أن استخدام عبارة النصوص القانونية يشير الى القوانين العادية وكذلك الدستور الهولندى وبما يحرم المحاكم من سلطة مراجعة دستورية المعاهدات ، ويجعل المعاهدات هى القاعدة الأعلى فى هولندا .
وقد اضيفت بعض التعديلات الدستورية سنة ١٩٥٦ م وتم التأكيد على مبدأ علوية المعاهدات ذاتية التنفيذ ، كما نص على ذلك أيضا الدستور الهولندى الحالى والنافذ منذ ١٩٨٣ فى المادة ٩٤ منه .

Jonkheer H.F.van.Panhuys."The Netherlands Constitution and"
International Law " AM.J.I.L.VOL.47. (1953)PP.537-558

Jonkheer H.F.van Panhuys ."The Netherlands Costitution and"
International Law : A. Decade of Experience " , AM:J.I.L.VOL.58 (1964)
PP.88-108

٥٩- وفي اسبانيا تنص المادة ١/٩٦ من الدستور الاسباني على أن تشكل المعاهدات المعقودة بطريقة صحيحة وبمجرد نشرها في اسبانيا جزء من النظام القانوني الداخلي ، ويمكن ابطال نصوصها أو تعديلها أو تعليقها فقط بالطريقة المنصوص عليها في المعاهدة ذاتها ، او بما يتفق مع القواعد العامة في القانون الدولي .

ويشير التاريخ التشريعي للمادة ١/٩٦ ، أن مسودتها كانت تحتوى على عبارة هامة اسقطت من النص النهائي ، تقرر أن المعاهدة يكون لها مرتبة أعلى من التشريع ، والراجع أن اسقاط هذا النص لم يكن مقصودا به الإعتراض على مبدأ علوية المعاهدات .^{٧٨}

ومن المقرر أن المعاهدات التي تتعارض مع الدستور الإسباني لا يمكن التصديق عليها الا بعد المراجعة المناسبة للدستور ، وإذا لم تتم هذه المراجعة فيمكن الطعن في المعاهدة أمام المحكمة الدستورية .^{٧٩} ويحوى الدستور الإسباني نصا هاما يتعلق بمعاهدات حقوق الإنسان ، يقر :

.....

.....

٢- يجب أن تفسر القواعد المتعلقة بالحقوق الأساسية والحريات التي يعترف بها الدستور وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية والاتفاقات المتعلقة بهذه المسائل التي صدقت عليها اسبانيا .

^{٧٨} بورجتال ، المرجع السابق ، ص ٣٥٣-٣٥٥ .

^{٧٩} هناك حكم مشابه في الدستور الجزائري ، حيث تنص المادة ١٦٠ على أنه إذا حصل تناقض بين أحكام المعاهدة أو جزء منها والدستور ، لا يؤذن بالمصادقة عليها إلا بعد تعديل الدستور .
المعاهدات في القانون الداخلي للدول العربية ، دكتور الصادق شعبان ، المرجع السابق ، ص ١٧٤

وهذه الفقرة تعطي للمعاهدات وضعاً دستورياً فيما يتعلق بتفسير قواعد حقوق الإنسان ، كما أن المحاكم الإسبانية تولى اهتماماً بأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، في تفسير الضمانات الدستورية لهذه الحقوق ، وقد أدى ذلك إلى تحويل السوابق القضائية في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى فقه دستوري إسباني .

٦٠- وفي النمسا ، تكتسب المعاهدة وضع القانون الداخلي بمجرد الموافقة عليها من إحدى غرف البرلمان *The Nationalrat* ونشرها في الجريدة الرسمية . وتتوقف المرتبة القانونية للمعاهدة في النظام القانوني السويسري على ما إذا ما كان المشرع هو من وافقته على المعاهدة قد وصفها بأنها قانون دستوري *Constitutional Law* أو أهمل هذا التحديد (م ٥٠ من الدستور) .

والمعاهدة التي توصف بأنها قانون دستوري لها مرتبة قانونية مساوية للدستور ، ويكون لها الأولوية على التشريع السابق أو اللاحق ، ومنع ذلك قررت المحكمة العليا النمساوية في قضية حديثة ، بأن الأولوية في حالة التنازع تكون للدستور ، وأن المعاهدة تأخذ وضع القانون الدستوري إذا استجاب المشرع لمطالبات المادتين ٤٤ و ٥٠ من الدستور ، وهما بمجذدان ضرورة الحصول على أغلبية الثلثين في إحدى غرف البرلمان *Nationalrat* في حضور أغلبية أعضائها ، حتى تحصل المعاهدة على وصف القانون الدستوري ، وإذا وافقت الغرفة على المعاهدة دون إعطائها وصف القانون الدستوري ، فإنه يكون لها وضع القانون العادي ، وهي هكذا

وبشرط أن تكون ذاتية التنفيذ ، يكون لها أولوية على القوانين السابقة ، إلا أن القانون اللاحق يمكن أن ينسخها إذا تعارض معها
وللمحكمة الدستورية: بحث دستورية عقد المعاهدات ، والتصديق عليها ، كما أنها تبحث دستورية المعاهدات والقوانين ذات القيمة المتساوية ، ويسمح الدستور التماسوى لعام ١٩٦٤ م للغرفة البرلمانية ، أن تعلن عند موافقتها على نصوص المعاهدة وجوب أن يصدر تشريع بتنفيذها ، مما يجعلها غير ذاتية التنفيذ ، ولكن غياب هذا الإعلان لا يحرم المحاكم من سلطة تقرير أن معاهدة ما أو بعض نصوصها غير ذاتية التنفيذ .

٦١- وفي الأرجنتين ، تنص المادة ٣١ من الدستور ، على أن هذا الدستور وقوانين الدولة الصادرة بمعرفة الكونجرس طبقا له ، والمعاهدات المعقودة مع السلطات الأجنبية ، هي القانون الأعلى للبلاد .^{٨٠}
وقد أدى هذا النص الى أن منحت المحاكم المعاهدات نفس مرتبة القوانين العادية ، وفي حالة التنازع يرجح اللاحق على السابق .
ولكن هذا الوضع تغير فى سنة ١٩٩٢ م عندما قررت المحكمة العليا أن تتمتع المعاهدات بمرتبة قانونية أعلى من التشريع العادى ، ولذا لا يمكن أن تنسخ بتشريع لاحق ، وأسست حكمها على مبدأ الفصل بين السلطات ، وعلى تصديق الأرجنتين على اتفاقية قانون المعاهدات ، حيث أوضحت المحكمة ان اتفاقية فيينا أصبحت قانون البلاد ، وباعتبارها هكذا ، فلا يمكن للدولة أن تصدر قانونا يتعارض مع التزاماتها التعاهدية .

^{٨٠} بورجنال ، المرجع السابق ، ص ٣٥٧-٣٥٩ .

٦٢- وفي مصر : تنص المادة ١٥١ من الدستور ، على أن يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان . وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة . على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل فى أراضي الدولة اى التى تتعلق بحقوق السيادة أو التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة تجب موافقة مجلس الشعب عليها .

ولا شك لدينا فى أن هذا النص يجعل المعاهدات التى ترم بطريقة صحيحة ويتم التصديق عليها يجعلها قانونا مجرد نشرها ، ولا يستوجب ذلك اتخاذ أى إجراء آخر ، ونحن هنا نؤيد ما ذهب اليه الأستاذان الدكتور ابراهيم العنانى وجعفر عبد السلام ، من أن المشرع بذلك يؤكد فكرة وحدة القانون التى من نتائجها تطبيق القاعدة الدولية داخل الدولة دون اشتراط صدور تشريع بها أو ادماجها فى تشريع ، ويؤيد ذلك ما ورد فى المادة ٢٣ من القانون المدنى المصرى ، التى تقضى بأنه " لا تسرى احكام المواد السابقة ، إلا حيث لا يوجد نص على خلاف ذلك ، فى قانون خاص أو معاهدة نافذة فى مصر ، ويفيد هذا النص التسليم بأن المعاهدة تطبق فى الداخل بصفتها معاهدة دون حاجة الى صدور تشريع داخلى بها .

أما عن مرتبة المعاهدة فى النظام القانونى المصرى ، ورغم أن الدستور المصرى لم ينص عليها ، فنجد إشارة الى ذلك فى نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات فى شأن تنفيذ الأوامر والسندات الرسمية الأجنبية ، التى تنص على أن " العمل بالقواعد المنصوص عليها فى المواد السابقة ، لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التى تعقد بين الجمهورية وغيرها من الدول

فى هذا الشأن . " أى أن المعاهدات لها أولوية على القانون السابق أو اللاحق لها ، إذا تعارضا .

كما يؤيد ذلك ما قضت به محكمة النقض المصرية فى حكم لها سنة ١٩٥٦ م من أن " وفاق سنة ١٩٠٢ م هو معاهدة مبرمة بين مصر والسودان ، وليس لإحدى الدولتين أن تتحلل من أحكامه بعمل منفرد ، اخذا بأحكام القانون الدولى العام فى شأن المعاهدات ، وعلى القاضى فى كل من الدولتين ، عندما يطلب منه الحكم فى دعوى يكون المدعى عليه فيها مقيما فى بلاد الدولة الأخرى ، ان يتحقق من تلقاء نفسه ، من أن إعلانه قد تم وفق أحكام هذا الوفاق ولو خالفت أحكامه قانونه الداخلى ، سواء كان القانون الداخلى قد صدر قبل إبرام المعاهدة أو بعد إبرامها

٨١ .

المطلب الثانى

المرتبة القانونية للمعاهدات فى دول ثنائية القانون

٦٣- فى المملكة المتحدة والدول المرتبطة بها : تبنت عديد من الدول التى كانت فى وقت ما جزءا من الكومنولث البريطانى ، بعض المبادئ المتعلقة بالتنفيذ الداخلى للمعاهدات .

^{٨١} راجع الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/٨ م ص ٧ ص ٢٧٤ ، ومشار إليه لدى استاذنا الدكتور ابراهيم العنانى ، المرجع السابق ، ص ٨١ ، وراجع ايضا ، ازفز جعفر عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

ففى المملكة المتحدة يتم التصديق على المعاهدات ، بمعرفة السلطات التنفيذية دون الحاجة الى الموافقة التشريعية ، ولكن لا تكسب المعاهدة وضع القانون الداخلى إلا إذا صدر مرسوم برلمانى ، وبذلك فإن كل المعاهدات التى تكون المملكة المتحدة طرفا فيها ، غير ذاتية التنفيذ ، حيث انها تتطلب اصدار تشريع تنفيذى قبل أن تنشئ حقوقا والتزامات قانونية قابلة للتطبيق مباشرة داخليا .

ويشار فى هذا الشأن الى العبارة التقليدية التى قالها اللورد ادكن Adkin فى سنة ١٩٣٧ م من أن هاك قاعدة ثابتة فى الامبراطورية البريطانية ، ان صنع المعاهدات عمل تنفيذى فى حين أن تنفيذ التزاماتها ، إذا كان يؤدي الى تعديل القانون المحلى القائم ، فإنه يتطلب تصرفا تشريعي ، وعلى خلاف بعض الدول الأخرى ، فإن التزامات المعاهدة المصدق عليها بطريقة صحيحة لا يكون لها قوة القانون فى الامبراطورية بمقتضى المعاهدة وحدها .^{٨٢}

٦٤- وفى استراليا :ينعكس هذا الفصل الواضح بين الالتزامات الدولية المترتبة على الدولة بمجرد تصديقها على المعاهدة ، وادماج تلك المعاهدة فى القانون الداخلى ، كما يظهر أيضا فى الممارسة الدستورية لكندا ، ونيوزيلاندا ونيجيريا ، وجنوب أفريقيا وإسرائيل والهند وباكستان ، وغيرها .^{٨٣}

^{٨٢} F.A. Mann .The Enforcement of Treaties by English Courts .44 Grotius Sociey (1958-59) P.29

^{٨٣} For Israel : 83 ,ILR .(1990); for India , ILR VOL.17 (1950) Babu Ram -Saksena V. The State ,India Supreme Court, May 5 , 1950, Case No.4, PP. 11 17.; and for Pakistan , ILR.VOL.34 (1967) Yangtze (London) LTD V. Barlas

٦٥-ومن الجدير بالذكر هنا أن المعاهدات التي لا يصدر تشريع بتنفيذها في هذه الدول والتي تسمى المعاهدات غير المندجة Un incorporated يكون لها أثر هام في تفسير القانون الداخلي ، رغم انها ليست مصدرا رسميا للقانون ولا يمكنها هكذا أن تنسخ التشريع أو العرف Common Law المعارض لها ، ومن أمثلة ذلك ما سارت عليه المحاكم البريطانية بشأن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ، والتي صدقت عليها المملكة المتحدة ولم تكن قد اكتسبت بعد صفة القانون الداخلي ، فقد أظهرت المحاكم البريطانية رغبة متزايدة في مراعاة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والسوابق القضائية في محكمة حقوق الإنسان في تفسير القانون المحلي .

٦٦-المرتبة القانونية للمعاهدات المندجة :

بينما لا تعد المعاهدات غير المندجة مصدرا رسميا للقانون الداخلي ، وبالتالي لا تكون أساسا للدعوى cause of action ، فإنه لا يترتب على ذلك بالضرورة أن كل المعاهدات المندجة تكون مصدرا رسميا للقانون وأساسا للدعوى ، ذلك أن المرتبة القانونية للمعاهدات المندجة تعتمد على الصيغة التي يتم بها الإدماج ، وكما علمنا فإن هناك صيغ كثيرة لذلك ، فقد يصدر تشريع تنفيذي دون إشارة الى المعاهدة ، كما يمكن أن يصدر تشريع تنفيذي يعلن أن غرضه هو منح قوة قانونية داخلية للمعاهدة المرفقة ، وبين هذين المثلين ، نجد حالات أخرى ، مثل التشريع الذي يشير الى

المعاهدة ولكن يستخدم لغة القانون الخاصة لإعطائها القوة القانونية ،
والتشريع الذى ينفذ المعاهدة جزئيا فقط بعد أن يشير إليها بطريقة أكثر
عمومية .

وبينما يمكن القول من الناحية النظرية أن التشريع التنفيذى هو المصدر
الرسمى للقانون ، فإن المعاهدة تكتسب هذا الوضع عمليا عندما تدمج
بكاملها فى قانون لا يحتوى على نصوص أساسية بخلاف أمر الإدماج ،
وتنخفض المرتبة القانونية للمعاهدة كمصدر للقانون بتحريك التشريع
التنفيذى من هذا الجانب الى الجانب الآخر من عملية الإدماج ، حيث لا
إشارة الى المعاهدة ، وتبدو الأهمية العملية لهذه المسألة عندما تبحث
المحاكم تفسير التشريع التنفيذى فى ضوء أحكام المعاهدة ، وما إذا كانت
تفسره على أنه نص تشريعى داخلى يمت ، أو بالإحالة الى القواعد الدولية
للتفسير التى تطبق على المعاهدات .

ومن الجدير بالملاحظة ، أن المسائل التى تثار حول الوضع القانونى
الداخلى للمعاهدة فى المملكة المتحدة تشابه تلك التى تثار فى دول وحدة
القانون ، حيث التفرقة بين المعاهدات ذاتية التنفيذ والمعاهدات غير ذاتية
التنفيذ .

٦٧- المرتبة القانونية للمعاهدات فى الدول الإسكندنافية

هناك مجموعة من الدول التى تمثلها بصفة أساسية الدول الإسكندنافية (
الدانمرك - فنلندا -إيسلندا -السويد -النرويج) يتم التنفيذ الداخلى
للمعاهدات فيها بطريقة ، قد يظهر للوهلة الأولى انها مشابهة لما يحدث
فى المملكة المتحدة ، ولكن يظهر من الفحص الدقيق أنها تختلف عنها من

الناحية النظرية والعملية فيما يتعلق بعقد المعاهدات وتنفيذها داخليا ، كما أن الممارسة في هذه الدول ليست موحدة تماما^{٨٤} وعلى خلاف المملكة المتحدة ، فالقاعدة في الدول الإسكندنافية أن الحكومة لا تعقد معاهدة دون الحصول على موافقة برلمانية ، وهذه الموافقة لازمة للمعاهدات الهامة أو التي تتناول مسائل تعتبر تقليديا من إختصاص المشرع .

ومع ذلك فهذه الموافقة لا تحول المعاهدة الى قانون داخلي ، ويلزم تشريع إضافي آخر لتحقيق هذا الغرض ، أى أن المشرع يلعب دورا مزدوجا ، فهو يعطي موافقته على إقرار المعاهدة ، و إذا كانت ستحصل على وضع القانون الداخلي فإنه يصدر التشريع التنفيذي المناسب ، حتى ولو كان الأخير سيقصر على مجرد ادماج المعاهدة بأكملها في القانون الداخلي .

إلا أن ادماج المعاهدة في القانون الداخلي يختلف نسبيا من دولة الى أخرى ، ففي فنلندا نجد ما يعرف بالادماج على بياض *in blanco* وهو يحدث بعدما يوافق البرلمان على اقرار المعاهدة ، فيصدر تشريعا يعلن فيه أن المعاهدة تنفذ كقانون في فنلندا، وقد يكون الادماج على بياض مصحوبا أو متبوعا بما يسمى التحويل السلبي أو الإيجابي *Passive or active transformation* والتحويل السلبي يتضمن تعديل قانون فنلندي قائم ليتوافق مع الإلتزامات التعاهدية ، أما التحويل الإيجابي فيحدث عندما يبنى نص أو أكثر من نصوص المعاهدة في النظام القانوني الفنلندي ، والتحويل الإيجابي أو السلبي لا يحل محل الإدماج على بياض ولكنه يكمله .

^{٨٤} بورجتال ، للرجع السابق ، ص ٣٦٣ .

٦٨-وكما فى فنلندا ، فإن دساتير الترويج والسويد والدانمرك ، تتطلب الموافقة البرلمانية قبل انضمام الحكومات الى المعاهدات الهامة ، او المعاهدات التى تتناول مسائل ينظمها المشرع عادة ، وهذه الموافقة يجب أن يتبعها تشريع اضافى إذا كانت هناك رغبة فى منح المعاهدة وضع القانون الداخلى ، وهى تلجأ الى الإدماج على بياض ولكن بطريقة أقل مما يحدث فى فنلندا ، وبدلاً من ذلك تنجّه هذه الدول إما الى تحويل نصوص المعاهدة عن طريق تشريع خاص ، أو لا تتخذ أى إجراء على الإطلاق على أساس أن قانونها المحلى يتوافق بالفعل مع التزاماتها التعاقدية ، ولا حاجة إذا للإدماج .

وتقوم ممارسة بعض الدول الإسكندنافية عادة على أن ترفق الحكومة بالطلب المقدم الى البرلمان لإقرار المعاهدة وثيقة تحمل تحليلاً لمواد المعاهدة مادة مادة، وتحوى بصفة عامة انطباعات عن تأثير المعاهدة على القانون الداخلى ومدى الحاجة الى تشريع تنفيذى ، وما إذا كان التشريع المحلى يتوافق فى كل الجوانب مع الإلتزامات التعاقدية ، وإذا كان الأمر كذلك فإن الحكومة لن تطلب من البرلمان تشريعاً لإدماج أو تحويل المعاهدة ، وبالتالي لن تصبح المعاهدة مصدراً رسمياً للقانون الداخلى .

المطلب الثالث

العوامل المؤثرة فى تحديد المرتبة القانونية للمعاهدات

٦٩- قد تتبع الدولة مبدأ وحدة القانون مما يترتب عليه من تطبيق المعاهدات مباشرة ، كما يتضمن دستورها النص على علوية المعاهدات

على كل القوانين الأخرى فيما عدا الدستور ، وفى هذه الحالة إذا كانت الدولة على سبيل المثال ، طرفا فى اتفاقية دولية تفرض نوعا من المعاملة الوطنية للأجانب national treatment وقد ترى بعد مدة من انضمامها لهذه المعاهدة إصدار تشريع يعطى لمواطنى الدولة الفقراء ميزة فيما يتعلق بشراء أراضي الدولة أو الممتلكات المصادرة ، فإن إعطاء هذه الميزة للأجانب سوف يكلف الدولة غالبا ، مما يجعل يدها مغلولة لا تستطيع أن تنصرف بحرية فى هذا الشأن ما لم تفتح مرة أخرى باب التفاوض حول المعاهدة ، أو تلغيها ، أو ترجع عن إصدار التشريع المطلوب .

٧٠- وفى غياب الوضع العلوى للمعاهدات يمكن للقانون أن يصحح أى خلل يتعلق بتطبيق المعاهدة ، فقد يتدخل المشرع لتفسير المعاهدة ، أو يعيد تحديد السلطة المختصة بإصدار قرار معين .

أما إذا كانت للمعاهدة علوية على القانون ، فإن المشاكل تصبح أكثر صعوبة ، ذلك أن بعض الدول الأطراف فى المعاهدات الجماعية تعطى المعاهدة وضع العلوية إضافة إلى كونها تطبق مباشرة داخل الدولة ، فى حين أن دولاً أخرى لا تفعل ذلك مما يخل بالمساواة الفعلية بين مراكزهم كأطراف فى الاتفاقية .

٧١- كما يمكن النظر إلى مسألة علوية للمعاهدات من ناحية المشاركة الشعبية فى عملية صنع المعاهدات ، ومدى ما يتوفر فى الدولة من ديمقراطية ، فقد تقوم مجموعة محدودة من الأفراد بعملية تمثيل الدولة فى التفاوض حول المعاهدة ، وتفرض رؤية معينة على المجتمع دون أن يتاح لممثلى الشعب مناقشة ما تم الإتفاق عليه ، وفى هذه الحالة كثيرا ما تحاول أجهزة الدولة أن تخرج على أحكام الاتفاقية ، كما فعل القضاء فى

الولايات المتحدة عندما أنشأ مبدأ المعاهدات غير ذاتية التنفيذ رداً على مبدأ علوية المعاهدات .

٧٢- إن الدول فى قبولها لعلوية المعاهدات يجب أن تكون حريصة فى قبول الإلتزامات التعاهدية ، لأنها ستصبح فى وضع لا تحسد عليه إذ سوف تجسد نفسها مرتبطة بعشرات أو مئات الألاف من القيود التعاهدية خاصة فى الموضوعات الإقتصادية ، وقد تتحول عملية صنع المعاهدات الى تطوير القواعد الثانوية الواردة فى قرارات المنظمات الدولية طبقاً لترتيبات تعاهدية ، على سبيل المثال الترتيبات الواردة فى اتفاقيات البحات ، أو المدة بمعرفة صندوق النقد الدولى ، أو منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية ، ومنظمة الطيران المدنى الدولية ، أو منظمة الأغذية والزراعة ، أو منظمة العمل الدولية ، وهكذا تجسد الدولة نفسها مقيدة بقواعد وضعها عدد قليل من دبلوماسيها ، أو نخبة من موظفيها التنفيذيين الكبار الذين اشرؤكوا فى التصويت على قرارات المنظمات الدولية ، مما يجعل الدول تتجه إما الى رفض الإلتزام بالمعاهدات المذكورة ، وإما أن تتخلى عن العضوية فى هذه المنظمات ، وتتجه الى المنظمات التى لاتضع قواعد مماثلة . مما يعوق تقدم النظام القانونى الدولى .

٧٣- إن المشكلة فى المنظمات الدولية التى تقوم على وضع القواعد الثانوية أنها تعاني من الزيادة الكبيرة فى عدد أعضائها ، مما يجعل القرار فيها قائماً فى الغالب على توافق الآراء وليس على الإجماع ، فىكون القرار بعيداً بدرجة أو أخرى عن قناعة السلطات فى الدول الأعضاء ، وفى بعض الأحيان لا ترى الدول مفراً من التعايش مع قواعد جامدة أو مضى عليها الزمن ، بدلا من الإنسحاب من المنظمة الدولية أو مخالفة الإلتزامات

التعاهدية ، وتكون الدول التى تطبق المعاهدات مباشرة أكثرها ميلا للحصول على تعديلات فى المعاهدات بما يتفق مع اتجاهاتها .

٧٤-ويقال أحيانا أن المعاهدات لا يتم صياغتها بنفس الكفاءة التى يعد بها التشريع المحلى^{٨٥} ، و المشكلة فى رأى لا تتعلق بكفاءة من يقومون بإعداد المعاهدات ، فهم فى الغالب من كبار رجال القانون المميزين فى بلادهم ، كما أن المعاهدات تمر بمراحل كثيرة عند إعدادها ، ولكن المشكلة أن هناك دائما مراكز قوة تتمتع بها بعض الدول ، خاصة الدول المتقدمة ، تريد أن تفرض رؤيتها على غيرها من الدول النامية أو الضعيفة ، مما يجعل القرار فى النهاية معبرا عن حصيلة هذا التنازع بين المصالح المتضاربة ، و نتيجة ذلك معروفة سلفا ، وحتى إذا تمكنت الدول النامية من إصدار قرار يأخذ بوجهة نظرها ، فسوف تعمل الدول المتقدمة على إعاقة تنفيذه ، ولنا فيما حدث بالنسبة الى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢ المثل الواضح ، حيث أعاقت هذه الدول المتقدمة تنفيذ الاتفاقية حتى بادرت الأمم المتحدة ذاتها بالدعوة الى تعديل الجزء الحادى عشر من الاتفاقية ، وقد صدر بذلك قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٩٤ برقم ٤٨/٢٦٣ يتبنى مطالب الدول المتقدمة^{٨٦}

إلا أنه يبقى أن الأفراد أو الشعوب قد تفضل التطبيق المباشر للمعاهدات ، خاصة تلك التى تتعلق بحقوق الإنسان ، إذا كانت ثقتها فى المنظمات الدولية أكبر من ثقتها فى حكوماتها ، كما أن الأوساط الاقتصادية

^{٨٥} جون جاكسون ، للرجع السابق ، ص ٣٣٢ .

^{٨٦} راجع بحث للمؤلف ، بعنوان حق فيتو جديد للدول الكبرى ، تحت الطبع . وراجع أيضا : International Legal Materials , Volume 33, Number5, september 1994.

الدولية تكون أكثر تشجيعاً لتنفيذ الإتفاقيات الدولية مباشرة ، وبصفة خاصة فى الدول حديثة العهد بالنظام الإقتصادى الحر والسوق المفتوحة ، حتى تضمن حماية الإستثمارات الأجنبية فى هذه الدول والتخلص من قيود البيروقراطية والتخطيط المركزى ، فى الدول التى كانت تتبع النظام الإشتراكى من قبل .

المبحث الثالث

تطبيق اتفاقيات الجات

نتناول في هذا المبحث مسألتين هما الخصائص العامة لاتفاقيات الجات والتي تؤثر على تنفيذها في الدول الأطراف ، ونظرة الدول الى اتفاقيات الجات وفقا لما درسناه في المبحثين السابقين وذلك في مطلبين على النحو الآتي : -

المطلب الأول

خصائص اتفاقيات الجات

الميزة لها عن غيرها

٧٥- تتميز اتفاقيات الجات التي أعقبت دورة أوجواي لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف ، والتي وقعت في منتصف أبريل ١٩٩٤ في مدينة مراكش بالمغرب ، عن غيرها من الاتفاقيات الدولية بميزات رئيسية يصب بعضها في اتجاه شول هذه المعاهدات وعلويتها وارتباطها بالعضوية في المنظمة الجديدة ، مما يؤدي للقول بغلبتها على غيرها من المعاهدات والالتزامات التي ترتبط بها الدول الأطراف ، ويصب البعض الآخر من

الخصائص فى إتجاه المعاملة الإستثنائية ومراعاة الظروف الخاصة لكل دولة على حدة ، أو ما يطلق عليه المعاملة التفريدية ، على النحو التالى :

٧٦-وهى أولا ذات أهمية فائقة لتنظيمها مجالا واسعا من العلاقات الإقتصادية الدولية ، وبصفة خاصة ، لإدخالها مجالات جديدة فى التجارة العالمية لم تكن محكومة من قبل بإتفاقات دولية على هذا المستوى من الإتساع ، حيث تغطى التجارة فى السلع الزراعية ، وتجارة الخدمات والملابس والمنسوجات وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الإستثمار ، بما يجعل هذه الإتفاقات أهم حدث تجارى دولى فى القرن الحالى .

٧٧-وهى ثانيا ، وكما سبق أن أشرنا ، تتميز بأن الإنضمام إليها لم يعد اختياريا لمن يريد العضوية فى منظمة التجارة العالمية الجديدة ، كما ينص على ذلك الإتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية فى مادته الثانية . وإذا لاحظنا أن مسألة العضوية ليست خيارا خالصا للدول نظرا لأن الدول لن تسأل نفسها ماهى الفائدة التى ستعود عليها من الإنضمام للمنظمة ، ولكن التساؤل سيكون هل تستطيع الدول الابتعاد عن المنظمة التى تضم فى عضويتها غالبية أعضاء المجتمع الدولى وما يزيد عن ٨٠٪ من التجارة العالمية ؟

٧٨-وهى ثالثا مزودة بآلية لمراقبة تنفيذ الدول الأطراف لما ورد فيها من التزامات ، حيث أعطت للمنظمة الجديدة حق الإشراف على تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات التجارية ومراجعة السياسات التجارية ، إذ قررت ترقبها محددات لمراجعة هذه السياسات ، يكفل الحد من المنازعات بحيث تتم مراجعة سياسات أكثر من عشرين دولة كل أربع سنوات ، وكل ست سنوات لباقي الدول ،

فيما عدا الدول المتقدمة التي تراجع سياساتها كل سنتين أو أربع سنوات ، ويتحدد ترتيب الدولة في هذه القائمة حسب نصيبها في التجارة الدولية . ٧٩-وهي رابعا : قد راعت أن المنافسة بين غير المتساوين تعد ظلما في حقيقتها ، لذا فقد سمحت بالإستثناء من تطبيق بعض أحكامها لبعض الدول ولبعض الوقت ، وحتى تتاح الفرصة للدول النامية ، والدول التي تحولت حديثا الى سياسة حرية التجارة ، أن توائم أوضاعها الداخلية مع هذه المبادئ الجديدة ، فرغم المساواة القانونية بين الدول الأعضاء ، إلا أن الأوضاع الفعلية تطلبت معاملة متفردة لبعض الدول ^{٨٧}

لذا فقد تم إقرار مجموعة من الإستثناءات والإعفاءات تهدف الى وحدة أو تماثل ظروف السريان ، فمحال الإعفاءات نشوء حالات غير متوقعة أو استثنائية لاحقة لسريان الإتفاقات المذكورة ، بما يؤدي الى القول بأن هذا التحلل من أحكامها لا يمس الهدف العام ، ألا وهو حرية التجارة الدولية وعدم وضع العراقيل أمام انسيابها بين الدول ^{٨٨}

٨٠- ففيما يتعلق بالدول النامية ، نلاحظ بداية أن هذه الدول قسمت الى فئتين ، الدول النامية والدول الأقل غوا ^{٨٩} ، حيث تتمتع الأخيرة بإعفاء

^{٨٧} راجع ، د . مصطفى سلامة حسين ، منظمة التجارة العالمية ، آلية إدارة اتفاقات الجات ،

كتاب الأهرام الإقتصادي ، العدد ١٠٨ ، أول يناير ١٩٩٧ ، ص ص ٢٠ - ٢٢ .

^{٨٨} د . مصطفى سلامة ، المرجع السابق ، ص ص ٢٨ - ٢٩ .

^{٨٩} المقصود بالدول الأقل غوا تلك التي يقل فيها متوسط دخل الفرد سنويا عن ألف دولار ، وتعتبر مصر التي يبلغ دخل الفرد فيها ٦١٠ دولار سنويا من هذه الفئة من الدول ، راجع لجبات وأثرها على أوضاع التشغيل في مصر ، لوزارة القوى العاملة ، مؤتمر اثر اتفاقيات الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية ، جامعة الأزهر ، محور الثالث ، القاهرة ٢١-٢٣ مايو ١٩٩٦ ، ص

كامل من الخضوع لمعظم الالتزامات الواردة فى اتفاقية مراكش وملاحظتها ، أما بالنسبة للطائفة الأولى ، فإن أوجه الإعفاء إما أنها مؤقتة أو ذات نطاق محدود أو تنسم بالمرونة فى سريانها

٨١-وعلى سبيل المثال ، وفى مجال الزراعة ، تضمنت الاتفاقية بنودا لتخفيض الحصص الكمية والتعريفية الجمركية وبرامج الدعم الحكومى للسلع الزراعية ، فتقوم الدول الصناعية بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٦٪ خلال فترة ست سنوات فى حين يكون التخفيض ٢٤٪ خلال عشر سنوات للدول النامية ، ولا تلتزم الدول الأقل نمواً بأى تخفيض لتعريفاتها الجمركية .

٨٢-وفى مجال دعم السلع الزراعية ، فقد اتفق على تخفيض نفقات الدعم الحكومى للصادرات بنسبة ٣٦٪ من الدعم الإجمالى للصادرات ، وكذلك أن يصل التخفيض الى ما نسبته ٢١٪ من كمية الصادرات الخاضعة للدعم فى فترة الأساس (١٩٨٦ - ١٩٩٠) خلال ست سنوات فى حالة الدول المتقدمة ، أما تخفيضات الدول النامية للدعم فتكون معادلة لثلثى تلك المطبقة على الدول المتقدمة وعلى مدى عشر سنوات ، وأستثيت أيضا الدول الأقل نمواً .

كما اتفق على تخفيض الدعم الحكومى للإنتاج الزراعى المحلى بنسبة ٢٠٪ من متوسط الدعم الحكومى الإجمالى فى فترة الأساس خلال ست سنوات للدول المتقدمة بنسبة ١٣،٣٪ خلال عشر سنوات للدول النامية ، أما الدول الأقل نمواً فليست مطالبة بأى تخفيض لدعمها .

٨٣-وفى مجال النسيج والملابس ، تم الإتفاق على الإلغاء التدريجى للقيود التى تفرضها الدول المتقدمة على مستوردات النسيج والملابس

الرخيصة القادمة من الدول النامية وذلك على مدى ١٠ سنوات ،
ويلاحظ أن الإتفاق قد أجل تحرير حوالى نصف نسبة الواردات من
المنسوجات الى آخر ثلاث سنوات من فترة التطبيق ، وترك لكل دولة
حرية إختيار المنتجات التى يتم إخضاعها للتحرير .

٨٤- وفى مجال الإستثمار الأجنبى دعت نصوص الإتفاقية الى إلغاء كافة
الإجراءات والسياسات التى تحد من حرية الإستثمار الأجنبى والقيود التى
تقرضها بعض الدول على نشاطات المنشآت متعددة الجنسية ، وإشتراط
قيام المشروع الأجنبى بشراء أو استخدام منتجات محلية بنسب معينة أو
إشتراط نسبة معينة من المكون المحلى فى منتجات المشروع ، أو
إشتراط تحديد واردات المشروع بقيمة معينة مرتبطة بقيمة صادراته ،
أو تقييد صادراته بنسبة معينة من انتاجه المحلى ، أو تقييد عدد الأجانب
العاملين ، أو وضع حد أقصى لقيمة المساهمة الأجنبية فى رأس المال ، أو
تحديد القيمة الكلية لرأس المال الأجنبى ، وأعطيت فترة سنتين لإلغاء كافة
معوقات الإستثمار الأجنبى للدول المتقدمة ومدة ٥ سنوات للدول النامية
ومدة ٧ سنوات للدول الأقل نمواً .

٨٥- وفى مجال الخدمات تم لأول مرة إدخاله فى نطاق مبادئ تحرير
التجارة ، وقد سمح للدول الأعضاء تطبيق تعميم مبدأ الدولة الأولى
بالرعاية على تجارة الخدمات ، ولكن مع السماح لكل دولة بتحديد ما
تراه من استثناءات لفترة لا تتجاوز ١٠ سنوات .

٨٦- وفى مجال الملكية الفكرية ، التى تشمل براءات الإختراع والعلامات
التجارية وحقوق التأليف ، تدعو الإتفاقية للتقيد بالأحكام الواردة فى
الإتفاقيات الدولية القائمة بشأن حماية الملكية الفكرية ، بالإضافة الى تحديد

إجراءات فعالة لضمان عدم استغلال الحقوق ومراعاة المعاملة بالمثل ، وربط ذلك بشرط الدولة الأولى بالرعاية ، وأن أى مزايا تعطيها الدولة لدولة أخرى فى مجال الملكية الفكرية يجب أن تعمم على رعايا كافة الدول الأخرى الأعضاء دون إستثناء ، وتطلب الاتفاقية إصدار الإجراءات والقوانين المحلية اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية بكافة عناصرها للأجانب والمواطنين على حد سواء ، مع ضرورة النص على العقوبات المفروضة على عدم الالتزام بهذه القوانين ، وقد تم إنشاء مجلس متخصص لرعاية شئون حقوق الملكية لتابعة التأكد من التزام الدول بالاتفاقية ، وأعطيت الدول الصناعية فترة عام واحد للتكيف مع أحكام الاتفاقية المتعلقة بالملكية الفكرية ، بينما أعطيت الدول النامية فترة خمس سنوات والدول الأقل نمواً إحدى عشر عاماً .

المطلب الثانى

نظرة الدول الى إتفاقيات الجات من حيث قابليتها للتنفيذ المباشر

٨٧- التحلل المشروع من أحكام اتفاقيات الجات :

كما لاحظنا ، فإن الدول ليست فى وضع فعلى واحد من حيث التزامها بتطبيق اتفاقيات الجات ، حيث تستثنى بعض الدول فى أمور معينة لبعض الوقت ، بل إن مبدأ الإستثناء قائم دائماً بالنسبة لكل الدول ، حيث يكون لها فرض قيود كمية على وارداتها لدى نشوب أزمة تلحق بميزان

مدفوعاتا ، أو فرض الحماية عند حدوث أزمات تلحق بالإنتاج الوطنى ، إن هذه الإعفاءات الخاصة أو العامة سواء من حيث المدة أو النطاق فى مواجهة اتفاقيات الجات تدور كلها حول فكرة محورية ، هى ضرورة مراعاة واقع تطبيق النصوص بالنسبة لكل الدول^{٩٠}

ومن ذلك أيضا ما نصت عليه المادة ٢٤ من الاتفاقية بشأن أهمية التقارب والتكامل الإقليمى من خلال التجارة الحرة ، حيث يمكن أن يكون ذلك فى شكل اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة ، ويكون لكل الدول الأعضاء فى هذه التكتلات التمسك بسياساتها التجارية الخارجية ، بمافى ذلك تعريفاتها الجمركية ، فى مواجهة الدول غير الأعضاء ، وتبنى الاتحادات الجمركية تعريفه موحدة فى مواجهة الدول غير الأعضاء. ولقد كان تنفيذ اتفاقيات الجات لسنة ١٩٤٧ مقترنا بعدد من حالات التحلل المشروع ، بحيث أصبح هناك من يرى أن منظمة الجات لم تعد تستطيع البقاء بدون إقرار هذه الحالات من التحلل المحدود^{٩١}

علوية اتفاقية الجات

٨٨- تنص المادة السادسة عشرة من اتفاقية مراكش ، فى فقرتها الثالثة ، على أنه إذا حدث تعارض بين حكم وارد فى هذه الاتفاقية وحكم وارد فى أى من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف تكون الحجة لهذه الاتفاقية فى حدود التعارض .

ويقرر الأستاذ الدكتور مصطفى سلامة حسين ، أن هذا النص منح الأولوية للإتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية ، على أنه لم يصل الى حد

^{٩٠} د. مصطفى سلامة ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .

^{٩١} المرجع السابق ، ص ٩٤ .

الحكم بوجود إلغاء الإتفاق المتعارض معه . فالأمر يقتصر على العلو أو السمو ، ويبقى بالتالى الإتفاق الأخير ساريا ، ولكن يتم إيقاف فقط ما يتعارض مع إتفاقية مراكش من أحكام ،^{٩٢}

ولكننا إذا أمعنا النظر فى الإتفاق المذكور نجد أنه يلزم الدول الأطراف ليس فقط بهذا الإتفاق ، ولكن بكل الإتفاقات الواردة فى الملاحق الثلاثة الأولى ، كشرط للإنضمام الى عضوية المنظمة ، ولا يقتصر الأمر على حكم أو بعض أحكام وردت فى اتفاقية واحدة ، كما يجب ألا ننسى أن هناك آلية لمراقبة تنفيذ أحكامها ، مما يجعل هذه العلوية أهمية كبيرة ، ولكن مع مراعاة حالات التحلل المشروع والإستثناءات المشار إليها .

٨٩-التطبيق المباشر لإتفاقيات الجات

تنص الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشر السابق الإشارة إليها ، على أن " يعمل كل عضو على مطابقة قوانينه ولوائحه وإجراءاته الإدارية مع التزاماته المنصوص عليها فى الإتفاقات الملحقه " .

فهذا النص يعطى إتفاقيات الجات بصفة عامة أولوية على القانون الداخلى ، ويلزم الدول الأطراف أن تتخذ ما يلزم لجعل قوانينها ولوائحها وإجراءاتها مطابقة لالتزاماتها فى الإتفاقيات المذكورة

وكما عرفنا فى دراستنا السابقة ، يتوقف أمر تطبيق الإتفاقيات المذكورة مباشرة فى الدول الأطراف على النظام الذى تأخذ به هذه الدول ، من حيث ثنائية القانون أو وحدة القانون ، وعلى المرتبة القانونية للمعاهدات فى النظام القانونى الداخلى ، ورغم أن هذه الإتفاقيات تعتبر قابلة للتطبيق مباشرة فى الدول الأطراف لوجود الإلتزام بجعل نصوصها نافذة فى المجال

^{٩٢} للرجع السابق ، ص ٤٢ .

الداخلي ، إلا أن الدول قد تصدر تشريعات تتعارض مع أحكام هذه الإتفاقات ، وتثور المشكلة بصفة خاصة إذا كانت المعاهدات لا تسمو على القانون العادى ، كما هو الوضع فى مصر والبحرين والجزائر وقطر والسودان والكويت ، ويعنى هذا أن المعاهدة تنسخ أحكام التشريع السابق عليها ولكنها لا تمنع المشرع من إصدار تشريع لاحق يخالف أحكامها^{٩٣} ، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن بعض الإتفاقيات قد صيغت بطريقة إجمالية ، ولم تتم صياغتها بطريقة تفصيلية كما هو الشأن فى القوانين المحلية ، مما يجعلها غير ذاتية التنفيذ^{٩٤} ، ويستوجب على المشرع أن يتدخل لإعمال أحكامها ، وتقيم عماء معظم الدول التفرقة بين المعاهدات ذاتية التنفيذ وغير ذاتية التنفيذ .

٩١- وإذا نظرنا الى تطبيق إتفاقيات الجات من الناحية الواقعية وحيث تتضمن هذه الإتفاقيات مجالا واسعا من الأنشطة التى يعد بعضها على الأقل من الموضوعات التى دخل تحت عنوان حقوق الإنسان ، مثل إتفاقية حقوق الملكية الفكرية^{٩٥} ، فإننا نجد اتجاهها فى الولايات المتحدة للنظر الى المعاهدات الدولية المتعلقة ببراءات الاختراع على أنها غير ذاتية التنفيذ ، وهى ممارسة لا تمثلها الإعتبارات الدستورية^{٩٦} ، وإذا كانت هناك ممارسة مستقرة على اعتبار معاهدات التجارة والملاحة ذاتية التنفيذ ، وكذلك المعاهدات التى تقرر وضع الدولة الأولى بالرعاية ، فإننا نجد هذا الإفتراض

^{٩٣} راجع بند ٤٦ فيما سبق .

^{٩٤} كما قررت المحاكم فى ألمانيا بالنسبة لإتفاق الجات السابق ، راجع بند ٣٦ فيما سبق .

^{٩٥} تعددت الفقرة الإنتقالية لبدء الإلتزام بأحكام هذ الإتفاق بسنة واحدة للدول المتقدمة ، ومن هـ

الى ٧ سنوات للدول النامية حسب نوع الحق .

^{٩٦} راجع ، بند ٣٢ فيما سبق .

صحيحاً فقط بالنسبة للمعاهدات الثنائية ، بل إن هناك إفتراضاً يؤكد أن المعاهدات متعددة الأطراف غير ذاتية التنفيذ .

وإذا كانت الدول فى أوروبا الغربية تكيف المعاهدات ، بأنها ذاتية التنفيذ أو غير ذاتية التنفيذ بالبحث عن قصد الأطراف - كما فى الولايات المتحدة - فإنها فى دول الإتحاد الأوربى أكثر ميلاً لتقرير أن المعاهدة قابلة للتطبيق مباشرة ، ومن ناحية أخرى تقرر المحاكم فى ألمانيا أن اتفاقية الجات غير ذاتية التنفيذ ، كما قررت المحاكم فى سويسرا أن إتفاق التجارة الحرة بين سويسرا والجماعة الأوربية غير ذاتى التنفيذ^{٩٧} ، كما قررت المحاكم النمساوية أن بعض مواد الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان غير ذاتية التنفيذ^{٩٨} وكذلك تفعل المحاكم فى كل من فرنسا^{٩٩} واليابان^{١٠٠} وعلى عكس ما يحدث فى دول غرب أوروبا بصفة عامة ، وكوستاريكا والأرجنتين وشيلي^{١٠١}

٩٢- أما بالنسبة لمصر ، وكما رأينا ، فإنها من الدول الأقل ثموا التى تتمتع بميزات كبيرة فى الإستثناء من كثير من الإلتزامات المفروضة على الدول الأطراف فى إتفاقية الجات ، وقد إتجهت بالفعل الى سياسة التحرر الإقتصادى منذ فترة وطبقت بالفعل الجزء الأكبر من إلتزاماتها وفقاً

^{٩٧} راجع ، بند ٣٧ فيما سبق .

^{٩٨} راجع ، بند ٣٩ فيما سبق .

^{٩٩} راجع ، بند ٤٠ فيما سبق .

^{١٠٠} راجع ، بند ٤٢ فيما سبق .

^{١٠١} راجع ، البنود ٤١ و٤٣ و٤٤ ، فيما سبق .

لإتفاقيات جولة أورجواي^{١٠٢} ولها أن تستفيد من المهلة الزمنية المتاحة للدول الأقل نمواً فى تنفيذ ما بقى عليها من التزامات .
كما أنه يقيد مصر أن تدخل فى تكتل إقليمى ، أو مناطق تجارة حرة مع الدول المجاورة ، حتى تستفيد من الميزات التى منحتها إتفاقيات الجات لهذه التكتلات ، كما سبق أن أوضحنا ، وهو ما تتجه اليه بالفعل مع الدول العربية الشقيقة ، على نطاق ثنائى فى مناطق التجارة الحرة أو جماعى فى السوق العربية المشتركة^{١٠٣} أو مع الدول الإسلامية فى نطاق الدول الثماني التى اجتمعت فى مؤتمر بتركيا عام ١٩٩٧^{١٠٤}

٩٣- مما سبق يتضح لنا أن تنفيذ إتفاقيات الجات ، وعلى خلاف الإتفاقيات الدولية الأخرى ، يتوقف على عوامل عديدة ولا يقتصر الأمر على معرفة المبدأ الذى تأخذ به الدولة هل هو وحدة القانون أو ثنائية القانون ، وهل المعاهدة بمحد ذاتها ذاتية التنفيذ أو صيغتها كافية للتطبيق مباشرة ؟ ولكن الأمر يتوقف الى جانب ذلك على تصنيف

^{١٠٢} وزارة القوى العاملة ، المرجع السابق ، ص ص ٣٨٩ - ٣٩٠ .

^{١٠٣} أقر المجلس الإقتصادى والإجتماعى التابع لجامعة الدول العربية قيام السوق العربية المشتركة

فى إتفاقية الوحدة الإقتصادية عام ١٩٥٧ ، وفى عام ١٩٦٢ صدقت على هذه الإتفاقية ست دول وهو أخذ الأدنى اللازم لدخولها حيز النفاذ ، وفى عام ١٩٦٤ أنشئت السوق على الورق ، ولكن لم يحدث شئ على أرض الواقع ، الى أن تجددت الدعوة مرة أخرى بمعرفة الرئيس حسنى مبارك .

^{١٠٤} الدول الثماني هي مصر وتركيا ونيجيريا وباكستان وبنجلاديش وأندونيسيا وماليزيا وإيران ، وقد تم إنشاء المجموعة على قرار بمجموعة للدول الصناعية السبع الكبرى ، وكانت الآمال الملققة عليها كبيرة ، حيث أعلن رئيس الوزراء التركى أنها ستعمل مع مجموعة الدول الصناعية السبع على إقامة نظام إقتصادى دولى جديد ، إلا أن الواقع لم يسفر عن شئ حتى الآن ، وقد يرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة قد عوت عن استيائها من انشاء هذه المجموعة .

الدولة وهل هي متقدمة أو نامية أو أقل نمواً ، وكذلك البحث عن الخيارات التي اتجهت إليها والتزمت بها عند إنضمامها الى الإتفاقية ، والإستثناءات التي يسمح لها بإقرارها .

وعلى ذلك فإن عضوية الدول فى منظمة التجارة العالمية ، لن تعنى بالضرورة أن يسود العالم نظاما تجاريا واحداً ، حتى وإن إنضمت الى هذه المنظمة غالبية دول العالم ، ذلك ان إتفاقيات الجات قد سمحت بمعاملة تفريدية للدول وراعت أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية ، بل ودون هذه الإعتبارات ، تتمتع الدول الكبرى بميزات تجعلها فى وضع يسمح لها بإصدار قوانين وتقرير عقوبات على رعايا دول معينة بدعوى مقاومة الإرهاب أو محاربة الدكتاتورية^{١٠٥} ، مما يهدد فعالية النظام الدولى الذى أقامته هذه الإتفاقيات ، بل ويهدد مصداقية المنظمة الدولية ذاتها .

ومع ذلك يبقى على الدول النامية ومنها مصر ، ان تعمل على اللحاق بركب التقدم ، وأن تدرس الآثار الإيجابية والسلبية التى تترتب على إتفاقيات دورة أوروغواى ، وذلك من أجل العمل على تعظيم ما بأيدينا ونظراً لأن الدول الصناعية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تعلق أهمية خاصة على الموضوعات المستحدثة فى دورة أوروغواى - مثل الخدمات والإستشارات والقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية ، فمن المتوقع ، بل وقد ظهرت بوادر الضغط من أجل التعجيل بالإلتزام بهذه

^{١٠٥} مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مع من يقيم علاقات تجارية مع دول مثل كوبا وليبيا

وإيران ، راجع د. مصطفى سلامة ، المرجع السابق ، ص ٩٦-٩٧ .

الإتفاقية ، التى سيكون تأثيرها كبيرا بصفة خاصة فى مجال صناعة الدواء

ففى هذه الصناعة الهامة على سبيل المثال ، يتطلب الأمر من مصر أن تتعاون مع البلدان العربية فى عدة مجالات خاصة بهذه الصناعة ، مثل تطوير البحوث الدوائية ، والدخول بشكل جماعى فى إتحاد إقليمي ، أو تكوين تجمع إقتصادى فيما بينها وبين بعض الشركات الدولية للتصنيع بامتياز فى إحدى الدول لمحمل البلدان العربية .

كما يجب عليها أيضا الإستفادة القصوى من السقوف الزمنية التى تمنحها إتفاقية الملكية الفكرية للدول النامية (عشر سنوات) كفترة إنتقالية ، وإعتبار صناعة الدواء صناعة أولى بالرعاية خلال هذه الفترة ، ولا شك فى أن هناك كثير من المجالات التى يلزم فيها هذا التعاون كالصناعات الدقيقة والإلكترونية ، فضلا عن مجال الغذاء الذى تعتبر الدول النامية عموما من أكبر مستورديه ، والله المستعان .

والحمد لله رب العالمين *

ثبت المراجع

أولا الكتب والأبحاث باللغة العربية:

أ.د. إبراهيم محمد العناني

القانون الدولي العام ، ١٩٩٠

د. الصادق شعبان

المعاهدات في القانون الداخلي للدول العربية ، حقوق الإنسان ، المجلد

الثالث ، دراسة تطبيقية عن العالم العربي ، إعداد د. محمود شريف

بسيوني ، د. محمد السعيد الدقاق ، د. عبد العظيم وزير ، دار العلم

للملايين ، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

د.د. جعفر عبد السلام على

مبادئ القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦

أ.د. حامد سلطان، أ.د. عائشة راتب ، أ.د. صلاح الدين عامر

القانون الدولي العام ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٧

د. صلاح عبد البديع شلبي

المنظمات الدولية في القانون الدولي والفكر الإسلامي ، الطبعة الثالثة ،

١٩٤١٧هـ

١٩٩٧م .

أ.د. عبد الغني محمود

المطالبة الدولية لإصلاح الضرر في القانون الدولي العام والشرعية

الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

د. محمد ليدى

الإنجاز بالمعاهدات الدولية وترجيحها على القانون الداخلى ، حقوق
الإنسان ، المجلد الثالث ، د. محمود شريف بسيونى ، د. محمد السعيد
الدقاق ، د. عبد العظيم وزير ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى

١٩٨٩

أ.د. مصطفى سلامة حسين

منظمة التجارة العالمية ، آلية ادارة اتفاقات الجات ، كتاب الأهرام
الإقتصادى ، العدد ١٠٨ ، أول يناير ١٩٩٧ •

وزارة القوى العاملة

مؤتمر أثر اتفاقات الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية ، جامعة
الأزهر ، المحور الثالث ، القاهرة ٢١١-٢٣ مايو ١٩٩٦ ، ص ٣٨٩

ثانيا باللغات الأجنبية :

Daniel Bodansky

**Domestic Procedures to Enforce International Human
Rights Norms ,International Institute Of Human Rights,
Nineteenth Study Session ,Strasbourg, July 25-29,1988,p.8.**

Tomas Burgenthal

**Self -Executing And Non -Self -Executing Treaties In
-National And International Law ,235 R,D.C.(1992
IV)P.305.**

Cassese

**Modern Constitutions And International Law ,192R.D.C.
(1985- III)PP.331-475.**

Tomas Micheal Mc. Donnel

**Defensively Invoking Treaties In American Courts
,Jurisdictional Challenges Under The United Nations
Drug Trafficking Convention By Foreign Defendants
Kidnapped Abroad by U S Agents,William &Mary Law
Review VOL.37,No.4.,Summer 1996.PP.1401-1512.**

Trevor C. Hartley

**Constitutional And Institutional Aspects Of The
-Masstricht Agreement ,I,C,L,Q.VOL.42,April 1993,PP.213
237.**

L.Henkin

**International As Law In United
States,Mich.L.Rev,VOL.82 (1982)p.1149.**

Manley O.Hudson

**Charter Provisions On HumanRights In American Law
,Am.J.I.L.VOL.44No.3,July 1950,PP.543-546 .**

John H.Jackson

**Status Of Treaties In Domestic Legal Systems:A Policy
Analysis,Am.J.I.L.VOL.86(1986)PP.310-340.**

Hans.Kelsen

**Les Rapports Des System Enterne Entre Le Droit
International Public ,R.D.C.VOL.14(1926-IV)PP.227-331.**

Andreas F.Louenfeld

**Remedies AlongWith Rights,Institutional Reform InThe
New GATT, aM AJ.LL.VOL.88,PP.477-4880**

F.A.Mann

**The Enforcement Of Treaties By English Courts ,Grotius
Society VOL.44(1958-1959)P.29.**

H.Mosler

**L'application Du Droit International Public Par Les
Tribunaux ,R.D.C.VOL,91(1957-I)PP.619-705.**

**AntonioLa Pergola and Patrick Del Duca,
Community Law , International Law and The Italian
Constitution ,Am,J.I.L.VOL.79(1985)PP.598.621.**

S. Riesendfeld

**The Doctrine of self - ExecutingTreaties And
U.S.Postal,win at any price? Am J.I.L.VOL.74 (1980)
P.892.**

Jean.J.A.. Salmon

**La Pratique Du Pouvoir Exécutif Et Le Controle Des
Chambres Legislatif En Matière De Droit International
(1980-82),Rev.Belge .De Droit International (1984-85)
PP.342-595**

Giuseppe Sperduti

**Le Principe De Soverianete Et Le Problem Des Rapports
Entre Le Droit International et Le Droit
Interne,R.D.C.VOL.153,(1976- V)PP.319-411.**

Jonkheer H.F. Vanpanhuys

**The Netherlands Constitution And International Law ,Am
J.I.L.VOL.47(1953)PP.537-558;Am J.I.L.VOL.58 (1964)
A decade**

**Of experience , PP.88-108.;Relations And Interactions
Between International And National Scenes Of Law
-II)PP.1-87. ,R.D.C.VOL.112 (1964**

**Carlos Manuel Vasquez
The Four Doctrines Of Self -Executig Treaties
,Am.J.I.L.VOL.89 (1995-4) PP.695-723.**

**Paul De Visscher
LesTendances International Des Constitutions Moderns
,R.D.C.VOL.80(1952-I) PP.511-578**

**Quincy Wright
National Courts And Human Rights,The Fujji Case ,Am
J.I.L.VOL.45No.1,January 1951PP.62-82.**

ثالثا وثائق وقضايا:

أ- باللغة العربية:

ميثاق الأمم المتحدة

OPI -5III-20M(FEB-78)

ب-باللغات الأجنبية :

**Conseil D'Etat ,Decision No.108243(Nicolo) , 20
October1989,Rev.Critique De Droit International
PrivéTome79 (1990) PP.125-143.**

**Yangtze (London) LtdV.Barlas Bros(karachi)&Co.
Pakistan,Supreme Court,June 6 (1961)
I,L,R,VOL.34 (1967) PP.27-36.**

**Babu Ram Saksena V.The State
India,Supreme Court May 5,1950,Case No.4
I.L.R.VOL.17 (1950) PP .11-17.**

I.L.R.VOL.83 (1990)

**Garcia Henriquez Case
French Conceil D'Etat, Judgment,8 March
1985,A,F,D,I,VOL.32(1986)P.926.**

**Ministre Délégué Chargé Du Budget V.Valton Et
Autre,Conseil D'Etat,Judgment,20
April,1984.A.F.D.I.VOL.31(1985)PP.927-928.**

**Caisse De Compensation Du Canton Du Jura v. Courtet,
Swiss Fedral Court ,Judgment Of 23 October
1985,A.SuisseD.I.VOL.42(1986)P.55.**

**Swedish Engine Driver's Union Cse ,Judgment Of 6
February 1976,European Court Of Human Rights Series
A,Judgments And Decisions ,VOL.20(1976)PP.1-18.**

**Human Rights In International Law ,Basic Texts ,
Council Of Europe , Strasbourg 1985,P.102 .**

P.C.I.J.Ser B.No.15,at3(1928).

**International Legal MaterialsVOL.33(1994) PP.1-13.
International Legal Materials
VOL.33,Number5,September1994.**

الفهرس

مقدمة.....	٤
المبحث الأول : التطبيق المباشر للمعاهدات	٩
المبحث الثاني : المرتبة القانونية للمعاهدات في الأنظمة القانونية الداخلية	٥٢
المبحث الثالث : تطبيق اتفاقيات الجات	٧٦

مطابع الأعرام التهارية - كلوب - مصر

92
81



0644442